دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل النخبة وإمكانية تطبيقه لدراسة النظام السياسي في الإمارات العربية المتحدة
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	الحاج، عبدالله جمعه
المجلد/العدد:	مج 8 , ع 29
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1991
الشهر:	ربيع
الصفحات:	37 - 70
رقم MD:	14703
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الطبقات الاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، النظم السياسية، دراسة الحياة السياسية، السلطة السياسية، الفلسفة السياسية، دول الخليج العربية، العادات والتقاليد، البداوة، الصراع الطبقي، النخبة، الرأسمالية، رؤوس الأموال، التغير الاجتماعي، التغير الاقتصادي، العدالة الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/14703

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليل النخبة وإمكانية تطبيقه لدراسة النظام السياسي في الامارات العربية المتحدة

دكتور
عبدالله جمعة الحاج *

مقدمة :

تهدف هذه الدراسة القصيرة إلى توضيح واثبات أن مقولة النخبة Elite Concept هي أنجع المنهجيات العلمية لتحليل وفهم العملية السياسية والنظام السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة، ولكن وقبل الخوض والاسهاب في هذا الحديث وجب علينا التنويه إلى أن دراسة وتحليل وفهم العملية السياسية والنظام السياسي لدولة الامارات يمكن أن تطرق من أكثر من زاوية وأن تعالج بأكثر من منهجية – فبعض الدارسين نظر إليها من منظور التخلف والتنمية، والبعض الآخر طرقها من زاوية التبعية[1]، وهناك من يحبذ معالجتها عن طريق استعمال إنموذج Gabriel Almond,[2] القائم على افتراض وجود المدخلات والمخرجات Input - out put.

* قسم العلوم السياسية – جامعة الامارات

ويرى آخرون أن هناك إمكانية للتحليل عن طريق الاعتماد على مقولات ماركس وانجلز في القرن التاسع عشر حول الصراع الطبقي ووجود طبقات اجتماعية متنافسة في المجتمع، وهناك من طرقها من زاوية تشكل النخبة Elite Formation مفترضين وجود نخب تسيطر على مقاليد الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[٣] كما وأن البعض يفضل دراستها من خلال استقراء التاريخ البشري وتطور ذلك التاريخ. واستناداً إلى ذلك الحديث فإنه يمكننا أن نخلص إلى حقيقة مفادها أن الوسائل المنهجية لدراسة وفهم العملية السياسية في الامارات بشكل خاص ودول الخليج بشكل عام كثيرة متشعبة ولكننا هنا معنيون أساساً بالنظر إلى مقولة النخبة السياسية واستكشاف إمكانية استعمالها كمنهجية مثلى وتطبيقها على دول الخليج العربية بما في ذلك دولة الامارات العربية المتحدة التي نرى أننا معنيون بها أساساً في هذا البحث. وفي إطار هذا السياق فإنه لابد من عقد مقارنة بين مقولتي النخبة والصراع الطبقي وذلك لوجود بعض التداخل بين الاطروحات التي تقدمها كلتا المنهجيتين، وامكانية أن تحل بعض مفاهيمهما محل بعضها البعض. ولذلك فإنه من الطبيعي أن يكون اسلوبنا في عرض الموضوع هو استعراض المقولات التي سيدور حديثنا حولها كأنماط من الوسائل المتاحة لدينا لتحديد منهجية علمية تدرس من خلالها وتفهم التفاعلات السياسية في مجتمعنا. والقصد من هذا الاستعراض ذو شقين :

الأول هو إيجاد قاعدة أساسية ننطلق منها في سبيل التوصل إلى إطار محدد يدور حوله الحديث، والثاني هو وضع القارئ في صورة واضحة لما سنسوقه من إطروحات وبما نقصده تحديداً من استعمال المصطلحات. وسيخصص باقي الحديث لتوضيح الأمور التي تحدد ملاء مة مقولة النخبة كمنهجية أمثل لدراسة العملية السياسية في دولة الامارات.

مابين النخبة والصراع الطبقي :

إنه لأمر جد محير بالنسبة لدارسي علم السياسة في دول الخليج بشكل عام وفي دولة الامارات بشكل خاص أن يقروا بيسر وسهولة اختيار الوسيلة المثلى التي يجب أن تتبع لتحليل وفهم عملية التفاعل السياسي والاجتماعي من بين مقولتي الصراع الطبقي Class Conflict وتشكل النخبة السياسية وذلك لكون المقولتين متقاربتين. وفيما بين المنهجية الأولى والمنهجية الثانية يبقى دارس علم السياسة محتاراً. ولكن وفي تقديري فإن الاعتماد على إحدى المنهجيتين يبقى خاضعاً للظروف الموضوعية المتعلقة بكل مجتمع على حدة. ومن المهم أن نوضح هنا بأنه لاتوجد طريقة واحدة معدة مسبقاً

ومتفق عليها بشكل قاطع وصالحة لكي تستعمل لتحليل العملية السياسية في جميع المجتمعات وبشكل شمولي. وهذا يعني أن توظيف منهجية واحدة أو مقولة واحدة إن صح التعبير لتغطية جميع الحالات في المجتمعات المختلفة ينطوي على تسهيل مبالغ فيه من جانب، ومن جانب آخر يعتبر قول كهذا سوء استخدام للمادة العلمية الأساسية التي يتعامل معها الباحث. بالإضافة إلى ذلك فإنه حرى بنا وقبل تحديد الطريقة الناجعة لدراسة وفهم العملية السياسية في دول الخليج العربية بوجه عام والتي تتشابه تركيبتها السياسية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير وفي دولة الامارات بشكل خاص أن نثير بعض التساؤلات المهمة والحساسة.

بادئ ذي بدء دعنا نطرح سؤالاً مهماً وهو هل تعتبر مقولة الطبقة ذات مدلول منطقي إذا ماحاولنا استعمالها لتحليل التشكل الاجتماعي والسياسي لدولة الامارات؟ بالإضافة إلى ذلك هناك تساؤل أيضاً عن طبيعة مقولة النخبة إذا مأردنا أن نتوصل لفهم جيد حول قدرة الواقع السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي للإمارات على استيعاب مقولة دون الاخرى، وهذا بدوره يقودنا إلى لزومية فهم النطاق والمدى الذي يستطيع دارسو سياسة الامارات أن يتعاملوا معه ومن خلاله مع هذه المقولة لاستخلاص النتائج والوصول إلى تعميمات تخدم تحليل وفهم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدائرة.

في حقيقة الأمر إن مقولتي الطبقة Class والنخبة استعملتا وطورتا في المجتمعات الغربية الرأسمالية كأدوات تحليل لتلك المجتمعات التي يعتمد فيها البشر على الصناعة كمصدر رئيسي للإرتزاق. والظروف والعوامل والخصوصيات التي صاحبت المقولتين هناك لم تتكرر في محيطنا الاماراتي أو لنقل الخليجي بشكل عام. يقول P. C. Lloyds إن مقولتي الطبقة والنخبة قليلاً ماتستعملان سوياً أو مع بعضهما البعض. ورغم أن الواحدة منهما ليست منفصلة جذرياً عن الاخرى إلا أن معظم دارسي السياسة المقارنة والاجتماع السياسي المقارن يلزمون أنفسهم باستعمال إحدى المقولتين دون الاخرى للمجتمعات محل البحث. بالإضافة إلى ذلك فإن الماركسيين الجدد قد صاغوا مقولة الطبقة الجديدة ليصفوا الشريحة العليا لبعض المجتمعات التي لاتزال في طور النمو والتي تعتمد على الفلسفة الاشتراكية في تشغيل اقتصادياتها في كل من آسيا وافريقا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية بشكل عام وإلى ماقبل التحولات الجذرية الأخيرة التي اجتاحتها. لقد قدم هؤلاء الدارسون مقولات من هذا النوع لاعتقادهم الراسخ بأن التقسيم الماركسي الكلاسيكي المعتمد على تقسيم المجتمعات إلى طبقتين

هما البورجوازية Bourgeoisie والبروليتاريا Proletariat ليس ذا نفع ولايمت بصلة تامة إلى مجتمعات من هذا القبيل.(٤)

حول مفهوم الصراع الطبقي :

وفقاً للتقسيمات السائدة في النظام الرأسمالي هناك طبقتان تقفان الواحدة في مواجهة الأخرى. يقول كارل ماركس في البيان الشيوعي إن هاتين الطبقتين هما البورجوازية وهي طبقة أصحاب رؤوس الأموال المحدثين ملاك وسائل الانتاج ومشغلي العاملين بأجر، والبروليتاريا وهي طبقة أصحاب الأجور المحدثين الذين لايملكون وسائل إنتاج خاصة بهم مما اضطرهم إلى بيع قوة عملهم في سبيل توفير وسائل معيشتهم.(٥) وفي هذا السياق لاتستطيع البورجوازية العيش مالم تقم بتطوير وسائل الانتاج بشكل جذري، وبالطبع يتبع ذلك تثوير علاقات الإنتاج، ومع تثوير العاملين الأساسيين السابقين تثور جميع علاقات المجتمع. وعلى العكس من ذلك تماماً فإن المحافظة على وسائل الإنتاج القديمة كان الشرط الأول لاستمرارية جميع الطبقات الصناعية الأولى. ويميز دور البورجوازية عن أدوار الطبقات السابقة لها رغبتها في تثوير الإنتاج بشكل جذري وخلخلة جميع الحالات الاجتماعية بشكل غير منقطع وعدم وضوح الرؤيا المستديمة. بالإضافة إلى ذلك فإن حاجة البورجوازية الدائمة لتوسيع أسواق منتجاتها يؤكد رغبتها في الانتشار على مستوى العالم ما يؤدي إلى رغبتها في الإيتواء في كل مكان وإلى إقامة الارتباط في كل مكان.(٦)

ومما تجدر ملاحظته أن ماركس تبنى مفهوماً للطبقة لايختلف كثيراً عما قال به علماء التاريخ والاجتماع الذين سبقوه أو الذين عاصرهم حين بدأ دراساته الاجتماعية. واهتم ماركس بشكل كبير في وضع ذلك المفهوم في إطار أوسع لنظريته في التغير الاجتماعي وباستعمالها في تحليل تطور المجتمع. وبين ذلك بنفسه حين قال في مرحلة متقدمة بأنه ليس هناك سبق له في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الرأسمالي الحديث وفي وجود الصراع بين تلك الطبقات، وبأنه في وقت مبكر قام المؤرخون البورجوازيون بوصف التطور التاريخي للصراع بين تلك الطبقات، وقام الاقتصاديون البورجوازيون بالتشريح الاقتصادي لتلك الطبقات.

ويذهب ماركس في أن مساهمته الشخصية في هذا الموضوع هي لتبيان أن وجود الطبقات يتحدد بمظاهر تاريخية في تطور الإنتاج وبأن صراع الطبقات سيؤدي إلى انتصار الطبقة العاملة وفي بروز مجتمع اشتراكي لاطبقي. فالجوانب المتميزة لنظرية ماركس إذاً هي في تصور طبقات اجتماعية مرتبطة بنظام الإنتاج وفكرة التطور

الاجتماعي عبر الصراع الطبقي الذي يبلغ ذروته في بروز مجتمع خال من الطبقات[٧] حيث إنه يقول إن الصراع بين البورجوازية الظالمة والبروليتاريا المظلومة سيؤدي حتماً إلى مجتمع لاطبقي. ومن ذلك فإن فكرة عدم المساواة بين الحكام والمحكومين تنبع من عوامل اقتصادية بحتة، وإنتهاء تلك العوامل الاقتصادية وبخاصة ملكية وسائل الإنتاج بالاضافة إلى الفروق الخاصة بالبنى Structures سيؤدي إلى انتهاء الفواصل بين الحكام والمحكومين. وغالباً ماستأخذ الشكل الثوري العنيف لتحقيق ذلك لأنه في كل مكان وزمان يكون الحكام متمسكين بشكل قوي بعوامل المحافظة على قوتهم وامتيازاتهم ولكن المحصلة النهائية ستكون في وضع تستحق فيه تلك الفواصل ذلك النوع من الصراع العنيف وسيتحرك التاريخ بعنف باتجاه المساواة بين البشر وباتجاه مجتمع إنساني لن يكون فيه البعض يتمتع بامتيازات أكبر من الكل وسينتهي عندها التطور الطويل للدولة.[٨]

ويعتبر ماركس الدور الذي يؤدى في عملية الإنتاج وتداول الثروات وتوزيعها والإسهام في الصراع الاجتماعي الذي يتبلور في النضال من أجل السلطة السياسية والوعي الطبقي معايير إيجابية للدلالة على الطبقات الاجتماعية. وعلى ذلك فإن ماركس يأخذ في اعتباره معيار موقع الفئات Groups في عملية الانتاج لتحديد الطبقات الاجتماعية. ومن هذا السياق فإن الطبقة الاجتماعية وفقاً للتحليل الماركسي لاتتشكل بصورة نهائية إلا عن طريق المصالح الاقتصادية المشتركة ووحدة الدور في عملية الإنتاج.

ومن هنا طبعاً تتطور العملية إلى ظهور نوع من التضامن أو الشعور الطبقي Class conscious ولم يختلف مفكرو الشيوعية اللاحقون مع ماركس حول هذه الفكرة. فلينين مثلاً حدد الطبقات الاجتماعية بسبع، وأضاف أن الطبقات الاجتماعية في أساسها مجموعات بشرية هائلة تتميز بموقعها في نظام تاريخي معين. ويمكن تمييز تلك المجموعات عن بعضها البعض عن طريق علاقات كل مجموعة بوسائل الانتاج وبدور كل مجموعة في التنظيم الاجتماعي وبقدرة كل مجموعة على الحصول على نصيبها من الثروة وبحجم الثروة المتراكمة لدى كل منها.[٩]

ومن المعلوم أيضاً أنه في كل مجتمع تتصادم مطامح البعض مع مطامح البعض الآخر، وأن الحياة الاجتماعية مليئة بالمتناقضات وأن التاريخ يكشف لنا عن الصدام الذي يقوم بين الشعوب والمجتمعات، كما يقوم في داخل تلك الشعوب، والمجتمعات ذاتها، وأنه يبين لنا أيضاً مراحل متعاقبة من الثورة والرجعية، من السلم والحروب، من

الركود والإنحطاط ومن التقدم السريع والرقي. ودراسة مجمل المطامح لدى جميع أعضاء مجتمع ما، أو لدى عدد من المجتمعات تسمح بتحديد نتيجة هذه المطامح تحديداً علمياً، هذا مع العلم أن المطامح المتناقضة يولدها تباين الأوضاع وشروط الحياة لدى الطبقات التي ينقسم إليها كل مجتمع، يقول ماركس إن التاريخ إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ صدام بين الطبقات، فالحر والعبد، والنبيل والعامي، والسيد الإقطاعي والقن والمهني وغلامه، أي باختصار المضطَهِدون والمضطَهَدون كانوا في تعارض دائم، وكانت بينهم حرب مستمرة، تارة ظاهرة وتارة مستترة، حرب كانت تنتهي دائماً إما بانقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره وإما بانهيار الطبقتين المتضادتين معاً. أما المجتمع البورجوازي الحديث الذي خرج من أحشاء المجتمع الإقطاعي الهالك فإنه لم يقض على التناقضات بين الطبقات، بل أقام طبقات جديدة محل القديمة وأوجد ظروفاً جديدة للإضطهاد وأشكالاً جديدة للنضال بدلاً من القديمة. إلا أنه وفقاً للتحليل الماركسي فإن مايميز هذا العصر وهو المسمى من قبل ذلك التحليل بعصر البورجوازية هو أنه جعل التناحر الطبقي أكثر بساطة، فالمجتمعات الحديثة - بخاصة الغربية الرأسمالية منها - آخذة في الإنقسام بشكل سريع إلى مجموعتين كبيرتين متعارضتين أو بشكل أكثر تحديداً إلى طبقتين كبيرتين الصراع بينهما مباشر وهما طبقتا البورجوازية والبروليتاريا.(١٠)

ويضيف ماركس بأن وجود الطبقات محدد بأوجه تاريخية معينة في تطور الإنتاج وأن الصراع الطبقي يقود بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتاريا، وأن تلك الديكتاتورية بحد ذاتها تؤسس الانتقال إلى محو جميع الطبقات وإلى المجتمع اللاطبقي.(١١)

مقولة الصراع الطبقي والتطور الاجتماعي الخليجي :

يبدو أن التطور الاقتصادي - الاجتماعي الذي ارتبط بظاهرة اكتشاف النفط في الامارات ودول الخليج الأخرى قد ساعد كثيراً على تأكيد اطروحة أن المجتمع يسير في اتجاه التشكل في مجموعتين رئيسيتين. المجموعة الأولى هي التي تضم أولئك القلة الذين أصبحوا ذوي غنى فاحش بين ليلة وضحاها، والمجموعة الثانية والتي تضم أغلبية تنمو وتتسع ولكنها في الوقت نفسه بقيت فقيرة وفي بعض الأحيان شبه معدمة مقارنة بالمجموعة الأولى وتضم في صفوفها جميع متقاضي الاجور من موظفين وكتبة ومهنيين وعمال يعمل معظمهم لدى الحكومة مباشرة أو في المؤسسات التابعة لها بشكل مباشر أو غير مباشر. وتبرز على هامش تلك الظاهرة فجوة واسعة ازدادت اتساعاً في الأعوام الأخيرة التي شهدت انحسار الطفرة النفطية التي جاءت نتيجة

للارتفاع الهائل في أسعار النفط الخام وما تلا ذلك من اطروحات وممارسات لترشيد الإنفاق عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية التي تمس حياة المجموعة الثانية بشكل مباشر. وعلى أية حال - فنحن لسنا بصدد الحديث عن ذلك الأمر بالتفصيل ولكن ماأردنا قوله هو أن وجود مجموعتين اجتماعيتين بذلك التشخيص قد يعطي القارئ إنطباعاً مفاده أن ماقصدته هو القول بتشكيل طبقي حقيقي وواضح نتج عن اكتشاف النفط. في حقيقة الأمر لم أورد تلك الفكرة لكي أصل إلى نتيجة من ذلك القبيل وبهذا الاسلوب القفزي لاستخلاص المحصلات والنتائج. كل ماأردت قوله هنا هو سياقة مثال لما قد يتمخض عن تطورات وظواهر اقتصادية معينة في بلورة وإظهار مجموعات اجتماعية قد تبدو للوهلة الأولى بأنها طبقات اجتماعية ولكنها في حقيقة الأمر أبعد ماتكون عن ذلك.

أذا ماسلمنا بحقيقة كون مجتمع الامارات بشكل خاص والمجتمعات الخليجية بشكل عام جزء من تلك المجموعة من المجتمعات التي لاتزال في طور النمو فإن التحدث عن ملاء مة التحليل الطبقي المعتمد على نظريات ماركس وانجلز في القرن التاسع عشر حول الصراع الطبقي لتحليل وفهم العملية السياسية والنظام السياسي هو قول يحتاج إلى الكثير من التوقف والتمحيص والتروي وذلك لأن نظريات من ذلك القبيل تلزم دارسي السياسة المقارنة بشكل عام أن يأخذوا في اعتبارهم بعض النقاط الهامة لكي يستطيعوا استعمالها بشكل علمي مفيد.

أولاً : بالنسبة لتلك المجموعة من الناس الذين يمكن القول بأنهم يشكلون طبقة - سواء كانت بورجوازية أو بروليتاريا - فإنهم يجب أن يكونوا مدركين وواعين لواقعهم الطبقي ومن ثم لابد أن يكون بينهم تضامن طبقي بمعنى أن جميع أولئك الذين يعتبرون أنفسهم أعضاء في طبقة اجتماعية معينة يجب أن يظهروا شعورهم بل والتزامهم الطبقي وأن يكون لديهم نوع من المصالح الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة الطبقات الأخرى في المجتمع.

ثانياً : بالنسبة للطبقة البورجوازية صاحبة السلطة يجب عليها أن تظهر بأن جميع أفرادها يحملون نفس الأيديولوجية بل ونفس التوجهات كأعضاء فاعلين في محيطهم الطبقي.

ثالثاً : يجب أن تكون هناك روابط أساسية معروفة تربط بين أولئك الذين يتمتعون بالسلطة مع أعضاء طبقتهم في خارجها.

رابعاً : بالنسبة لتوزيع الدخل في المجتمع فإنه يجب أن يضخ لصالح أعضاء

الطبقة البورجوازية المسيطرين على السلطة السياسية وهذا يجب أن ينعكس بشكل واضح من خلال ابراز وتوضيح أن الطبقة البورجوازية هي المستفيد الرئيسي من سياسات النظام الاقتصادية والاجتماعية.(١٢)

إذا ماتوفرت عوامل كالسابق ذكرها فإن المرء يستطيع بكل بساطة التحدث عن وجود تشكل مجتمع طبقي في اية بقعة من الأرض حيث تتواجد البورجوازية والبورجوازية الصغيرة والبروليتاريا وبحيث تكون البورجوازية هي الطبقة الحاكمة والمسيطرة. ولكن ذلك الأمر لايبدو واضحاً في مجتمع الامارات ومجتمعات الخليج بشكل عام. وفي خضم حديثه عن المجتمعات الشرق أوسطية يقول إيليا حريق :

> «أنا لست على علم بأية دراسة تثبت النقاط السالفة الذكر بشكل واضح معزز بالبراهين، وعلى ضوء الظروف المتواجدة على أرض الواقع فإني أشك في أن أياً من تلك الدراسات تستطيع أن تقدم إثباتاً من هذا النوع».(١٣)

وفي سياق هذا الحديث فإننا يجب أن نستدرك بأن المرء لايستطيع أن ينفي قطعياً بأنه في ظل الأنظمة التقليدية والتي تتمتع في الوقت الحاضر بوفرة اقتصادية - كمجتمع الامارات مثلاً - أن تبرز فئات أو مجموعات سياسية من نوع ما، مثل تلك المجموعات أو الفئات لابد وأن تحمل معها لدى بروزها وتغلغلها في الهرم الاجتماعي نوعاً من الشعور بالرغبة في الضغط على النخبة الحاكمة الأصلية لأنه ومن خلال دراسة تطور المجتمعات الأخرى اتضح أن مثل تلك الفئات يتكون لديها نوعٌ من التوجه السياسي الخاص بها وذلك في سبيل حماية مصالحها ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية. ولكن هذه الظاهرة الجديدة لدى مجتمعات الخليج الحديثة لم تكن موجودة أو لنقل واضحة في المجتمعات الخليجية التقليدية. وبالنسبة لجميع المجتمعات الخليجية وقبل ولوج الطفرة النفطية فإن فئات الضغط مارست دورها من خلال وشائج القربى والتي اتضحت بصورة جلية من خلال العلاقات القبلية ورابطة الدم. ولكن ومع تطور تلك المجتمعات ونتيجة لاكتشاف النفط ووفرة عائداته أخذت تلك العلاقات تضمحل بشكل تدريجي وبطيء. وتفاوت هذا الاضمحلال من مجتمع خليجي إلى آخر. وعوضاً عن هذا وكما اتضح فيما سبق ذكره بدأت تلك العلاقات القبلية تتغير لتأخذ مظهر التبلور في بروز نوع من الفئات التي لايزال تشكلها في طور التفاعل والنمو. ولكن لايمكننا أن نطلق على تلك الفئات الاجتماعية وبشكل عشوائي مسمى التشكل الطبقي.

ومما يدعو للعجب أن بعض دارسي السياسة والاجتماع الخليجيين بنوا تحليلاتهم لفهم العملية السياسية والاجتماعية في الخليج معتمدين على مقولات التشكل الطبقي.

يقول الدكتور محمد غانم الرميحي مثلاً إن الفئات القيادية في المجتمعات الخليجية التقليدية تحمل معها سمات مشابهة للمجتمعات الخليجية الحديثة التي برزت مابعد الطفرة النفطية، ويطلق على تلك الفئات مسمى الطبقة البورجوازية مضيفاً أنها تتسع الآن بشكل مطرد مع اتساع الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية.(١٤) ويواصل تحليله قائلاً : إن السلطات الخليجية تواجه في الوقت الحاضر «طبقة» عمالية كبيرة ومنظمة في بعض الأقطار ولكنها أقل تنظيماً في أقطار أخرى. وتحمي تلك التنظيمات العمالية منتسبيها ضد ملاك وسائل الإنتاج عن طريق المظاهرات والإضرابات.(١٥) ويذهب البعض إلى أكثر من ذلك ذاكرين في خضم تحليلهم السياسي لمجتمعات الخليج أنه يمكنهم الاستعانة بفئة أفراد القبائل البدوية كطبقة اجتماعية مستقلة وتمثل مجالاً للتحرك السياسي الحقيقي من جانب وأداة العمل السياسي والتغيير من جانب آخر وذلك باطلاق مسمى «طبقة البروليتاريا» على تلك الفئة واستعمالها كبديل جيد لوجود طبقة بروليتاريا حقيقية.(١٦)

تحليل من هذا القبيل فيه الكثير من التبسيط وحتى إنه يمكننا القول بأن فيه الكثير من المغالطة. ولكي نستطيع الرد على ذلك القول فإن من واجبنا أن نتحدث قليلاً عن المؤسسة القبلية في مجتمعات الخليج. كانت تلك المؤسسة هي التي تنظم شؤون أفراد القبائل التي كانت مقسمة إلى مايعرف بالتمائم في الامارات ومفردها تميمة ومايعرف بالعشائر في سائر أرجاء الجزيرة العربية، وكانت تلك القبائل تعتمد في حياتها الاقتصادية على الرعي في معظم جوانب الصحراء وعلى الزراعة البدائية في الواحات كمحاضر ليوا والذيد وواحات البريمي وفلج المعلا ومصفوت وحتا ومسافي وغيرها. أما في المدن والقرى الساحلية فقد كان الغوص على اللؤلؤ وتجارته، والتجارة البحرية مع شبه القارة الهندية وإيران والعراق وساحل أفريقيا الشرقي بالإضافة إلى صيد الأسماك هي الحرف الرئيسية التي كان أفراد القبائل يمارسونها في نشاطهم الاقتصادي، وكانت المؤسسة القبلية وبخاصة الرعوية منها شبه مستقلة في تنظيم وادارة شئونها وتقرير سياستها فيما يتعلق بعلاقاتها مع الآخرين.

ودخلت معظم تلك القبائل في تحالفات واتحادات أملتها عليها مصالحها الآنية في أوقات السلم والحرب. وكانت «ديرة» كل قبيلة ملكية جماعية لجميع أفراد القبيلة. بمعنى أن ملكية الأرض ملكية جماعية ولكل فرد من أفراد القبيلة الحق في أن يستخدم

المرعى والآبار التي تقع ضمن حدود «ديرة» القبيلة. بالإضافة إلى ذلك فقد شكلت المؤسسة القبلية آلة الحرب التي اعتمد عليها الحكام كثيراً في الدفاع عن اماراتهم ضد مطامع جيرانهم ودخلوا في تحالفات مع تلك القبائل مما نتج عنه بروز أحلاف قبلية رئيسية في الساحل العماني كحلف القواسم الذي برز كقوة سياسية وحربية بحرية سيطرت على معظم الأجزاء الجنوبية الشرقية والغربية للخليج العربي إلى أن تمكن البريطانيون من القضاء عليها سنة ١٨١٩[١٧] وحلف بني ياس الذي برز كقوة سياسية وحربية برية سيطرت على مساحات واسعة من أرض الساحل العماني اليابسة. واستطاعت أن تفرض سيطرتها ونفوذها على معظم القبائل القاطنة في الداخل دون منازع وأن تتمكن من المحافظة على سلامة ووحدة تلك الأراضي ضد مطامع الطامعين [١٨] إلى أن قامت دولة الامارات العربية المتحدة بشكلها الحديث، وأدى قيام تلك الاحلاف إلى تبلور عدة أمور هامة كتأسيس وتوطيد مركز الامارة واضفاء جانب كبير من الشرعية على مركز الحاكم في المدن الساحلية وإلى تأمين الطرق التجارية بين مدن الساحل كدبي والشارقة ورأس الخيمة والمناطق الداخلية للامارات وبعض المناطق التابعة لعمان مما أدى بدوره إلى توحيد الأسواق التجارية المتفرقة مما جعلها سوقاً واحدة تقريباً رغم بعدها الجغرافي عن بعضها البعض. كما وساعدت تلك التحالفات القبلية على تمكين الحكام من منح امتيازات للتنقيب عن البترول في المناطق الصحراوية مما أدى إلى اكتشافه وتصديره لاحقاً وإلى دخول الامارات عصر البترول من اوسع أبوابه مما قلب الكثير من الموازين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة قبل اكتشافه. وما يهمنا هنا تحديداً هو أن تلك العوامل سببت تقهقراً واضحاً لحرفة الرعي كقاعدة اقتصادية هامة في حياة ابناء قبائل الامارات بل وانقراضه في بعض المناطق ممانتج عنه أمور هامة على رأسها أن الرعي أصبح مهنة ثانوية لدى أفراد القبائل مما يمكن معه القول إنه لم يعد هناك وزن حقيقي لهذه الحرفة التقليدية التي توارثها الاباء والأجداد في عصب الحياة الاقتصادية للبلاد والسيناريو الذي يمكن صياغته كالتالي :

أولاً : هاجر الكثير من أفراد القبائل البدوية إلى مدن الساحل كأبوظبي ودبي والشارقة وغيرها ليتركوا مناطق «ديارهم» خاوية تقريباً مما نتج عنه مشكلة في التوزيع الديموغرافي لمواطني الامارات.

ثانياً : انضمت اعدد كبيرة من أبناء القبائل البدوية إلى القوات المسلحة والشرطة والأمن سواء علي المستوى المحلي لكل إمارة أو على المستوى الاتحادي مما نتج عنه

ظهور مصادر دخل جديدة رفعت من مستوياتهم الاقتصادية أولاً، ثم إن وجودهم في تلك المؤسسات الهامة رفع من مستوياتهم الثقافية والاجتماعية أيضاً حيث إنها تنظم لهم دورات تأهيلية لكي ترفع من مستواهم المهني والثقافي مما يعني في المحصلة النهائية أن تلك الفئة قد استفادت من انخراطها في مؤسسات من هذا القبيل.

ثالثاً : قامت الدولة ببناء المدن الحديثة لاسكان وتوطين أبناء القبائل في «محاضرهم» واستقر الكثير منهم في تلك المدن النموذجية التي شيدت خصيصاً لتناسب ظروف معيشتهم وعاداتهم وتقاليدهم. وزودت تلك المدن بالكثير من وسائل الراحة العصرية كشبكات الكهرباء والمياه والمدارس والخدمات الصحية والطرق والمواصلات الحديثة والمراكز التجارية والإدارات الحكومية المتعلقة بإدارة الخدمات والتي من مهمتها العناية بما هو موجود من تلك الخدمات وتطويره.[١٩] وهذا يعني أن أفراد القبائل البدوية أصبحوا مستفيدين كثيرا من تلك المشاريع الخدمية وهي في صالحهم أولاً وأخيراً.

رابعاً : وعلى هامش استقرار أبناء القبائل البدوية في المدن القديمة كأبوظبي ودبي والشارقة. أو في «المحاضر» الجديدة التي شيدت لهم تفتحت أمامهم آفاق جديدة ساعدتهم على الدخول في معمعة المال والأعمال مما أدى إلى بروز مجموعات ناجحة منهم في مجال التجارة وامتلاك وإدارة العقارات والبنايات السكنية والتجارية.

إذاً فإنه فيما يتعلق بمقولة إن الباحث السياسي يمكنه جوازاً اعتبار فئة أبناء القبائل البدوية كبديل لوجود الطبقة العاملة، وإطلاق مصطلح بروليتاريا عليهم فإنه قول مغلوط من أساسه ولايستند إلى الحقيقة في شيء ولايمكن لدارس علم السياسة الخليجي الملتزم أن يقبله بأية صورة من الصور لأنه لايمكن الدفاع عنه استناداً إلى التحليل العلمي لهذه الفئة الاجتماعية وحقيقة موقعها في الهرم السكاني لدول الخليج. يقول أحمد الديين ناسفاً أطروحته الأساسية حول هذه الفئة مايلي :

> إن فئة البدو فئة من الناحية الاجتماعية في طريقها للاضمحلال والاختفاء نتيجة لاختفاء الاسلوب الرعوي الذي على أساسه نمت هذه الفئة وتكونت، وهي لذلك تنصهر في الأوضاع القائمة بأوضاع طبقية جديدة، فلم تحافظ على وجودها الانتاجي كرعاة مثلاً. وهي لذلك لاتجمعها مصالح طبقية واحدة بقدر ماتجمعها ثقافة عشائرية متخلفة في طريقها أيضاً ضمن خط تطور المجتمع للانتهاء.[٢٠]

ومن هنا فإن القول بأنه يمكننا في سياق تحليلنا لمجتمع الامارات أو أي مجتمع خليجي آخر أن نطلق مسمى بروليتاريا على أفراد القبائل البدوية باعتبارها طبقة اجتماعية قول لاقيمة له من وجهة نظر التحليل العلمي المستند على منهجية التحليل الطبقي. وفي واقع الأمر ونتيجة للطفرة الاقتصادية التي صاحبت اكتشاف النفط وتسويقه والعوائد التي حصلت عليها الدولة وشكلت المصدر الأساسي للدخل القومي وماصاحب ذلك من إعادة توزيع لذلك الدخل فإن أفراد القبائل البدوية أبعد من أن يكونوا مُستَغَلّين آخذين بعين الاعتبار المعنى الماركسي للاستغلال وهو سرقة فائض القيمة. إنهم في حقيقة الأمر من بين المستفيدين بقدر أكبر اقتصادياً وسياسياً ضمن الفئات الاجتماعية الأخرى خارج الشريحة العليا للنخبتين السياسة والاقتصادية من سياسات الرفاه التي تنتهجها الدولة على جميع الأصعدة وفي جميع دول الخليج بلا استثناء. لذلك فإنه يمكننا القول إن تلك الاستفادة تضع فئة أبناء القبائل البدوية في موقع المدافع عن الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة وليس في موقع المضاد والمتصارع معها[٢١] وذلك لأن تلك الفوائد والتحولات الاقتصادية في حياة البدو حولت ولاءهم من ولاء مطلق للقبيلة والتميمة إلى ولاء مزدوج للمركز سواء كان لحكومة الامارة المحلية التي ينتمي إليها الفرد أو للحكومة الاتحادية أياً كان مصدر رزقه وارتباطه العملي بالإضافة إلى الولاء للقبيلة والتميمة حيث إنه من الصعب أن يصبح هذا الولاء ولاء خالصاً للمركز بين ليلة وضحاها، وأن يمحو تراكمات السنين الطويلة التي رسخت الولاء المطلق للقبيلة وجعلتها أهم مافي حياة أبنائها.

وعودة إلى النقطة الأولى التي ذكرها الرميحي في سياق حديثه عن مسمى الطبقة البورجوازية فإن من حق المرء أن يتساءل بأنه إذا كانت هناك طبقة بورجوازية في مجتمعات الخليج فأين هي الطبقات الأخرى الموازية لها؟ وأكثر تحديداً وأهمية فإنه حرى بنا أن نتساءل ونقول أين هي طبقة البروليتاريا؟ إن المحيط الطبيعي والصحي الذي تستطيع أن تعيش وتنمو فيه أية طبقة اجتماعية لابد وأن يتشكل من نظام طبقي متكامل وهو الأمر الذي يبدو أنه أبعد مايكون عن مجتمعات الخليج. وتأسيساً على ذلك فإني استطيع القول بأنه لايمكن أن تكون هناك بورجوازية في أي مجتمع كان من غير أن تكون هناك بروليتاريا والعكس بالعكس. وفي إطار خصائصها الموروثة وتجانسها ووعيها الطبقي فإن الطبقات الاجتماعية يجب أن تعكس بعضها البعض.

ومما تقدم فإنه إذا كانت البورجوازية الخليجية وكما ذكرها أصحاب ذلك التيار تشكل طبقة اجتماعية عليا بالنسبة للبروليتاريا، فأين هي الطبقات الأخرى العليا منها

والدنيا؟ وإذا ماتحدثنا عن البروليتاريا تاركين جانباً الارستقراطية بمفهومها الغربي فإنه من الواضح جداً أن الفئات العمالية المواطنة في مجتمعات الخليج المعاصرة قليلة العدد وغير منظمة على الإطلاق في نقابات مهنية معترف بها حتى تستطيع أن تحقق مكاسب ملموسة لأعضائها بشكل جماعي. بالإضافة إلى ذلك فإن ملكية المؤسسات الصناعية الضخمة التي تضم أعداداً هائلة من العمال المواطنين غير موجودة أساساً وخاصة بالنسبة لدولة الامارات. وفي حالة وجودها فإنها إما أن تكون ملكاً خالصاً للدولة أو للشركات الاحتكارية الأجنبية أو بشكل مشترك بين الدولة والقطاع الخاص الذي يكون في جوهره وفي أغلب الأحيان غير مواطن مائة في المائة. وجدير بالملاحظة هنا أن قطاع النفط الصناعة الرئيسية الأولى التي استوعبت ولاتزال تستوعب أعداداً لابأس بها من العمالة المواطنة مسيطراً عليها كلياً أو جزئياً من قبل الدولة وتدار أو تشغل من قبل الشركات الاحتكارية العالمية. وفوق هذا كله هناك حقيقة جوهرية تخص نوع قوة العمل التي تراكمت في دول الخليج كنتيجة مباشرة لاستخراج النفط. هذه النقطة تحتاج إلى شيء من التفصيل حتى يمكن استيعابها بشكل أشمل.

آخذين بعين الاعتبار كون منطقة الخليج ذات تاريخ طويل من الهجرة عبرها والذي ارتبط بشكل مباشر بكونها إحدى حلقات الخط التجاري الحيوي الرابط بين آسيا عبر المحيط الهندي والخليج بحراً وبين العراق وبلاد الشام ومن ثم أوروبا. وكذلك عبر الأنشطة الاقتصادية التي ارتبطت بطرق الحج السنوي إلى الأراضي المقدسة في الحجاز فإن الحاجة الفعلية للأعداد الضخمة من العمالة الأجنبية بدأت مع ولوج الثلاثينيات من هذا القرن حين اكتشف النفط في البحرين أولاً ثم في مناطق أخرى من الجزيرة العربية تباعاً. إن التنمية السريعة التي أرادت حكومات المنطقة تحقيقها استلزمت أعداداً ضخمة من الأيدي العاملة وهو الأمر الذي لم يكن، وليس في الإمكان مقابلته في المنظور القريب من قبل جميع دول الخليج ذاتياً. ونتيجة لذلك فإن جميع دول الخليج شرعت في توظيف العمال الأجانب إما من إيران في بداية الثلاثينات كما حدث في البحرين أو من شبه القارة الهندية فيما بعد كما حدث في كل من الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج الواحدة تلو الأخرى. فعلى سبيل المثال فإن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) وظفت ٢٤٣٠ هندياً وباكستانياً، و٢٢٤٥ عربياً غير سعودي في العام ١٩٥٢. وفي الكويت فإن شركة نفط الكويت وظفت مايقارب ٣٠٠٠ هندي وباكستاني و١٨٠٠ عربي غير كويتي في العام نفسه[٢٢] واستمرت تلك الظاهرة في التفاقم إلى يومنا هذا مما نظر إليه الكثير من المفكرين

وأصحاب الرأي الخليجيين والعرب على أنه ظاهرة تهدد الأمن والاستقرار والهوية الوطنية لجميع دول الخليج العربي.[٢٣]

هذا الاستيراد للعمالة غير الخليجية زاد من كثافة السكان في جميع دول الخليج فعلى سبيل المثال فإن الكثافة السكانية في السعودية والتي قدرت بحوالي ٥٠٠ر٥٠٠ر١ نسمة في عقد الثلاثينات زادت لكي تصبح ٠٠٠ر٣٠٠ر٣ نسمة في العام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ و٠٠٠ر٥٠٠ر٥ نسمة في العام ١٩٧٤.[٢٤] وعلى الوتيرة نفسها فإن عدد سكان الامارتين الأكبر ضمن سبع الامارات المكونة لدولة الامارات العربية المتحدة حالياً وهما أبوظبي ودبي كان قد قدر بحوالي ٠٠٠ر٨٦ نسمة في العام ١٩٦٢.[٢٥] ولكن بعد ٥ سنوات من ذلك العام أي في العام ١٩٦٧ قفز هذا الرقم ليصبح ٠٠٠ر١١٠ نسمة تقريباً[٢٦].

بالإضافة إلى ذلك فإنه في العام ١٩٨٠ أصبح العدد الاجمالي لسكان دولة الامارات حوالي ٠٩٩ر٠٤٢ر١ نسمة وحوالي ٠٠٠ر٧٨٠ نسمة من ذلك الرقم كانوا غير مواطنين، وهذا يعني أن مايقارب ٧٥٪ من عدد السكان الاجمالي غير مواطنين.[٢٧] ولذلك فإنه لايوجد أدنى شك في أن هذه الظاهرة شيء عام في دول الخليج العربية جميعها.[٢٨] وفي حقيقة الأمر فإن جميع العمال المهاجرين في دول الخليج لايتمتعون بأية حقوق سياسية. وغالباً مايكون دخول اولئك العمال الأجانب خاضعاً لعقود قصيرة الأمد لاتزيد عن السنتين القابلة للتجديد. كما ويخضع جميع العمال لقوانين العمل المحلية التي لاتتيح لهم حتى القدر اليسير من الحريات السياسية والنقابية[٢٩].

من ذلك الاستعراض لنوعية القوة العاملة الموجودة على أرض الخليج بشكل عام يتضح لنا أنها قوى غير محلية وتعيش على هامش المجتمع الخليجي ولاتتفاعل بشكل ملموس مع أبنائه وقضاياهم مما يمكننا من القول بأن ظاهرة التشكل الطبقي في المجتمعات الخليجية ليست ظاهرة واضحة وذلك لأسباب خليجية خاصة من أهمها عدم وجود مايعرف في الفكر الماركسي بالبروليتاريا المواطنة التي يمكنها أن تصطدم وتتصارع مع الطبقات الأخرى إن وجدت. ثم انه تاريخياً كان حجم تلك المجتمعات صغيراً نسبياً من الناحية العددية مما كان يعني أن العلاقات الشخصية المباشرة ساعدت على حجب حقيقة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. ففي مجتمعات خليج ماقبل النفط كان لدى القوة العاملة المحلية خيارات محدودة، وكان الفائض الاقتصادي صغيراً إلى درجة أن الثروات المتراكمة لدى الأسر الحاكمة والأسر الثرية كانت

جدول رقم ١ يبين عدد العمال المواطنين وغير المواطنين
في دول الخليج العربية *

مجمـوع السـكان				العمـــال				
الدولـة	السـكان	مواطنون	٪	غير مواطنين	٪	المواطنون	٪	غير المواطنين	٪	الجمـوع	٪
الامارات العربية	١٠٤٢٠٩٩	٢٩٠٥٤٤	٢٧ر٩	٧٥١٥٥٥	٧٢ر١	٥٤٩١٥	٩ر٨	٥٠٥٠٤٥	٩٠ر٢	٥٥٩٩٦٠	
السعودية	٧٢٣٥٠٠٠	٥١٠٠٦٧٥	٧٠ر٥	٢١٣٤٣٢٥	٢٩ر٥	١٢٦٢٣٩٣	٣٨ر٩	١٩٨١٨١٠	٦١ر١	٣٢٤٤٢٠٣	
الكويت	١٣٥٥٨٢٧	٥٦٢٠٦٥	٤١ر٥	٧٩٣٧٦٢	٥٨ر٥	١٠٩١٧٠	٢٢ر٤	٣٧٨٧١٠	٧٧ر٦	٤٨٧٨٨٠	
البحريـن	٣٥٨٨٥٧	٢٤٢٥٩٦	٦٧ر٦	١١٦٢٦١	٣٢ر٤	٩٠٧٦٤	٦٧ر٥	٤٧٥٥٣	٣٢ر٥	١٤٦٣١٧	
عُمـان	٩٠٠٠٠٠	٦٣٥٠٠٠	٧٠ر٦	٢٦٥٠٠٠	٢٩ر٤	١١٦٥٠٠	٤٥ر٩	١٣٧٢٠٠	٥٤ر١	٢٥٣٧٠٠	
قطـر	٢٠٠٠٠٠	٥٢٢٠٠	٢٦ر١	١٤٧٨٠٠	٧٣ر٩	١٠٣٤١	٢٠ر٦	٣٩٨٠٠	٧٩ر٤	٥٠١٤١	
المجمـوع	١١٣٥٤٣٨	٦٨٨٣٠٨٠	٦٢ر١	٤٢٠٨٧٠٣	٣٧ر٩	١٦٥٢٠٨٣	٣٤ر٨	٣٠٩٠١١٨	٦٥ر٢	٤٧٤٢٢٠١	

* المصادر :- All but U. A. E. figures : Roger Owen, 'Migrant Workers in the Gulf'
- U. A. E. figures : An informant: U. A. E. Ministey of Planning

صغيرة مقارنة بما هو سائد اليوم. وكان التعليم الحديث شبه معدوم مما ساعد بدوره كثيراً على اختفاء ظاهرة الوعي الاجتماعي بالموقع الطبقي. بالإضافة إلى ذلك فإن اعتماد السكان على موارد محدودة للدخل جعل من توقعاتهم لوجود نوع من الدخل الثابت والمستمر والمعتد به أمراً مشكوكاً فيه. وفي ظل ظروف كهذه من الفقر والجهل والبيئة المحدودة اقتيد البعض إن لم يكن الكل للاعتقاد شبه التام أن استمرار تلك الظروف مرهون بالقضاء والقدر وليست قابلة للتغير السريع مما جعل تلك المجتمعات تعيش فترة طويلة من عدم التغير الاجتماعي والاقتصادي إلى أن أتت الحقبة النفطية الحالية بجميع نتائجها.

من جانب آخر فإن الفئات الاجتماعية الجديدة التي برزت نتيجة لاكتشاف النفط وتوزيع عائداته في المجتمع كفئة عمال النفط. والفئات المحدودة الدخل من موظفي الدولة بالإضافة إلى فئة الكومبرادور لازالت تفتقد إلى الخلفية التاريخية كطبقات متماسكة.[٣٠] فالفئة العمالية على سبيل المثال ليست لديها الخلفية التاريخية كطبقة عمالية ذات شعور عميق وتجربة حقيقية وذلك بسبب اكتساب أفرادها للقيم العمالية حديثاً. وعلى أية حال فإن معظم الفئات العمالية المواطنة العاملة في قطاع النفط تحظى بمرتبات وامتيازات خاصة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.[٣١] ومما تجدر ملاحظته أن الفئات العمالية في جميع دول الخليج باستثناء البحرين لم تواجه مشكلة البطالة مطلقاً، وتتوافق تطلعات أفرادها حالياً مع رغبات وتطلعات مستخدميهم مما يساعد في تأخير التصادم بين الفئتين على المدى المنظور.

وإذا أخذنا في اعتبارنا مسألة العلاقات الشخصية بين كافة الأفراد في مجتمع الامارات فإننا نلاحظ أن تلك العلاقات كانت ولاتزال قوية بغض النظر عن المركز الاجتماعي أو المالي أو حتى السياسي. ولازالت هذه العلاقات تربط المواطنين ببعضهم البعض بشكل إيجابي. ويمكنني تصوير تلك العلاقات من خلال منظورين أحدهما رأسي والآخر أفقي. ويتمثل المنظور الرأسي في العلاقات القبلية والأسرية. فطالما أن تلك العلاقات لازالت قوية وفاعلة جداً ومتغلغلة على صعيد الثقافة الاجتماعية فإن مقولة التشكل الطبقي بين هكذا أفراد تربطهم العاطفة والعلاقة الشخصية وليس المصلحة الاقتصادية تبقى نوعاً من الأمر الذي يحتاج إلى وقفة طويلة متأملة قبل الخوض فيه وتعميم شكله كتشكل أو نشوء طبقة. المنظور الآخر وهو الأفقي يتمثل في علاقة زمالة العمل بين أفراد المجتمع. تلك الزمالة لازالت ضعيفة وغير فاعلة في ربط مصالح الأفراد الاقتصادية والاجتماعية ببعضها البعض وذلك لكون موظفي الدولة والقطاع

الخاص المواطنين يعيشون في وسط وظيفي غالبيته من غير المواطنين مما يجعل فرصتهم ضئيلة في التلاحم القوي لخلق أو تشكيل نقابات أو حتى روابط عمل تتحدث نيابة عنهم وتعكس مشاكلهم ورغباتهم.(٣٢)

تأسيساً على التحليل السابق فإن المرء يستطيع القول بأنه رغم محاولة بعض دارسي السياسة والاجتماع الخليجيين لتثبيت مقولات ماركس وانجلز حول الصراع الطبقي واستعمالها كمنهجية لفهم وتحليل العملية السياسية إلا أنها تبدو غير ملائمة إلى حد كبير. ومن جانب آخر لم يتمكن أولئك الدارسون من استعمالها بشكل ناجح في توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بعدم المساواة الاجتماعية. وفي تقديري يعود هذا الأمر في أساسه إلى الالتباس فميا يعنيه ماركس تحديداً باصطلاح طبقة Class وذلك لوجود استعمالين مميزين لكلمة طبقة في نظرية ماركس والتي توضح صعوبة التمييز بين الاستعمالين.

يوضح ماركس كلمة طبقة ليعني بها المجموعات الاجتماعية الرئيسية التي تكون في خلاف Conflict مع بعضها البعض في جميع أشكال المجتمع الإنساني مابعد البدائية الأولى. وفي استعماله للكلمة في مكان آخر يناقض ماركس نفسه بشكل واضح وبخاصة عندما أراد التفريق بين النظام الطبقي ونظام الاقطاعيات. وكما أظهرت أعمال ماركس اللاحقة فإنه يبدو أنه ربط نفسه بشكل كبير لدراسة الطبقة بالمفهوم الأخير. ونتيجة لذلك فإنه لم يكن مجبراً على مواجهة الصعوبات التي كانت تظهر عندما استعملت نظريته العامة حول الطبقة لشرح أصول وتطور المجتمعات الاقطاعية والطبقة المنغلقة Caste والشكل الأسيوي للمجتمع Asiatic Form والتي ميزها ماركس بنفسه وصورها بشكل مختصر.(٣٣) والانتقاد هنا ليس موجهاً لفشل ماركس ذاته في اختبار نظريته بطريقة شاملة شافية ولكن الانتقاد الأكبر يجب أن يوجه إلى الماركسيين اللاحقين وبخاصة أولئك الذين حاولوا تطبيق مقولات ماركس على مجتمعات الخليج الذين لم يستطيعوا في أغلب الأحيان اختبار النظرية جيداً فيما يتعلق بفائدتها ومحدوديتها عندما يراد تطبيقها على حالات تاريخية معينة.

وهناك أسباب كثيرة تدعونا للقول بأن مقولات ماركس وانجلز في القرن التاسع عشر حول الطبقة الاجتماعية قد فقدت إمكانية تطبيقها في عالمنا الحديث وبشكل عام. ففي ظل الظروف والمعطيات المحيطة بالتغيرات في البنى الاجتماعية التي تحكم من قبل قرارات صادرة من السلطات السياسية فنحن أبعد مانكون عن طبقة اجتماعية كما صورها ماركس ونحن أبعد مانكون عن طبقات تتصور وكأنها مجموعات يتحدد

موقعها عن طريق معرفة علاقتها بوسائل الإنتاج. ففي الحالات التي تستطيع فيها السلطات السياسية تغيير البنية الاجتماعية بشكل كبير ومؤثر، وفي الحالات التي تكون فيها الامتيازات مرتبطة بالموقع الاجتماعي بما في ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومي وذلك عن طريق قرار من السلطة الحاكمة، وفي الحالات التي يكون فيها قطاع كبير من الشعب مصنفين كجزء من البيروقراطية الحكومية فإن مقولات ماركس حول وجود طبقات تصبح ليست ذات قيمة ويفسح معها الصراع الطبقي المجال لأشكال أخرى من الخصومة الاجتماعية مما يعني إفساح المجال لاستخدام منهجية أخرى لتحليل وفهم العملية السياسية في المجتمع. وفي هذا السياق تبقى معنا مقولة النخبة من أقوى المرشحين للاستعمال كمنهجية ناجعة تفي بغرض تحليل وفهم العملية السياسية في مجتمع الامارات. ولكن قبل القفز إلى خلاصة من هذا القبيل وجب علينا أن نستعرض ماهية مقولة النخبة، والجوانب الإيجابية التي تحملها والتي تدعونا للحماس لها ومحاولة استخدامها وتطبيقها على مجتمع الامارات وموقف التحليل الماركسي العدائي منها.

حول مفهوم النخبة :

يرى بعض دارسي النخبة أن النخب بشكل عام قديمة قدم التاريخ، في حين يرى البعض الآخر أن النخب جديدة ولايتعدى وجودها استخدام الالة في حياة الإنسان. وتعتمد صحة أي من هذه المقولات على التعريف الذي يرغب الباحث في استخدامه في جميع خطوات بحثه، ولكن هذا القول لايجب أن يجرنا بعيداً عن حقيقة أن لفظ «النخبة» أو «السراة» كما يحلو للبعض أن يسميها يعود أساساً إلى أقلية من الأفراد اختيروا أو وجدوا أنفسهم في موقع مهم يستطيعون من خلاله أن يخدموا بشكل جماعي وبطريقة ذات قيمة اجتماعية كذلك لايجب أن يغيب عن بالنا أن النخب أقلية مؤثرة ومسؤولة. فهي مؤثرة من حيث ادائها لمسئولياتها المتعلقة بالمصلحة العامة وهي ذات أهمية بالنسبة للجماهير أو السوقة Masses الذين تكون هذه النخبة في وضع متفاعل أو حساس Responsive بالنسبة لهم. والنخب المهمة اجتماعياً تكون مسؤولة وإلى حد كبير في تقدير ومعرفة حقيقة أهمية الأهداف الاجتماعية الهامة وفي استمرارية النظام الاجتماعي. والاستمرارية هنا تعني المشاركة في استمرار العملية الاجتماعية في الوقت الذي لايكون فيه ترادفها مع البقاء أو الاستمرارية يحتوي على إمكانية التراجع أو الاضمحلال.[٣٤]

وتكون القيادة الاجتماعية واحدة من القوى المؤثرة في تنظيم المجتمع حيث إنه بعد

أن يصل مجتمع ما إلى حجم معين يصل فيه الشعور بالرضا فيما يتعلق بحاجاته المادية والروحية في حاجة إلى نوع من التنظيم وإلى إيجاد نوع من القواعد والأنوار المعززة بنظام من المعتقدات. وحين يصل إلى هذا المستوى من التنظيم تصبح مسؤولية الحياة العامة منوطة باعضاء قليلين من ذلك المجتمع. وتخصيصاً تكون في يد زعمائه ورموزه وحكامه بما يعني في يد نخبته المحدودة. وفي فترات التغيرات الاجتماعية السريعة تكون مواقف تلك النخبة ضد أية تغييرات في الخلفيات سهلة الملاحظة. أما في فترات الاستقرار النسبي فتتداخل مواقف النخبة مع الأهداف والعادات والأنماط التي تسود مجتمعاتهم في تلك المراحل وتبدو الأهداف العملية غير المحددة زمنياً لأدوارهم منفصلة خلال فترات التحول الاجتماعي السريع أو خلال الأزمات.[٣٥]

ومما تجدر ملاحظته أن هناك تضارباً في الآراء حول تحديد تعريف متفق عليه للنخبة فيقول البعض بأن أفرادها هم متخذو القرار Decision - Makers في المجتمع الذين لاتخضع قوتهم للمراقبة من أية جهة أخرى في ذلك المجتمع. وبالنسبة للبعض الآخر تعتبر النخبة هي المجموعة التي تشكل المصدر الأساسي للقيم في المجتمع أو هي التي تشكل القوة التوحيدية للجماعة، والتي يمكن أن ينفرط عقدها بدون تلك النخبة[٣٦]. ولكن بغض النظر عن جميع تلك الآراء المتضاربة فإن الفرضية الأساسية لمقولة النخبة هي أن جميع المجتمعات على وجه هذه البسيطة مقسمة إلى مجموعتين القلة التي تحكم والكثرة التي تحكم. ويوضح عالم السياسة الإيطالي Gaetano Mosca هذه الفرضية على النحو الآتي :-

> «في جميع المجتمعات – من المجتمعات غير النامية التي شهدت فجر الحضارة، نزولاً إلى المجتمعات المتقدمة جداً والقوية – تظهر طبقتان من البشر – طبقة تحكم وطبقة تحكم الطبقة الأولى دائماً تكون أقل عدداً وتمارس جميع الوظائف السياسية، وتحتكر القوة، وتتمتع بالمزايا التي تجلبها تلك القوة، في حين أن الطبقة الثانية ذات الأكثرية العددية مسيطر عليها وتدار من قبل الأولى بطريقة أصبحت في الوقت الحاضر قانونية وفي نفس الوقت تعسفية وعنفوانية. وتقوم الطبقة الثانية بتزويد الأولى – على الأقل ظاهرياً بوسائل عيشها المادية وبالأدوات الضرورية والهامة لحيوية واستمرارية النظام السياسي».[٣٧]

إذاً بالنسبة لموسكا فإنه توجد حقيقة ثابتة مفادها أن النخب وليس السوقة هي

التي تحكم جميع المجتمعات. والنخب ليست نتاجاً خاصاً بالرأسمالية أو الاشتراكية أو التصنيع أو التقدم التقني أو القبلية. جميع المجتمعات، اشتراكية كانت أم رأسمالية، قبلية كانت أم عصرية تحكم من قبل النخب وذلك لأن جميع تلك المجتمعات تحتاج إلى قادة والقادة لهم دور في المحافظة على تنظيم مجتمعاتهم وموقعهم في ذلك التنظيم. ذلك المحرك إذاً يعطي لمفهوم القادة معنى مختلفاً عن ذلك الذي يعطى لأعضاء المنظمات. فالنخبة إذاً مهمة وموجودة في أي تنظيم اجتماعي.(٣٨) ويقول عالم السياسة روبرت ميشيلز ,Robert Michels إن من يقول بوجود تنظيم في أي مجتمع فإنه يعني بالأساس وجود حكم الأقلية التي تستطيع فرض ذلك التنظيم. وهذا القول يحمل الكثير من الصحة فيما يتعلق بالمجتمعات ككل ذلك أن اتخاذ القرار فيما يتعلق بتنظيم أمور المجتمع يتخذ عادة من قبل الأقلية التي تقود ذلك المجتمع. ويضيف عالم السياسة الأمريكي هارولد لازويل ,Harold Lasswell قائلاً إن القرارات في جميع المجتمعات ذات الحجم الكبير تكون في يد عدد قليل من الناس مما يثبت الحقيقة الأساسية التي مفادها أن الحكومة دائماً تكون حكومة أقلية سواء كانت باسم المجموع أو القلة أو الفرد.

وتؤكد مقولة النخبة أيضاً أن القلة التي تحكم لاتمثل صورة طبق الأصل للأكثرية التي تحكم حيث يسيطر أعضاء النخبة على موارد أكثر ولديهم قوة وثروة أكبر ويتمتعون بتعليم ومراكز مرموقة واحترام ومهارات قيادية ومصادر للمعلومات ومعرفة بالعملية السياسية وبقدرة على الاتصال والتنظيم بقدر أكبر مما يتمتع به أفراد الشعب العاديون. وباختصار فإن النخبة تأتي من الشرائح الاجتماعية الأعلى في المجتمع، ومن أولئك الذين يسيطرون على قدر أكبر من المؤسسات الاجتماعية.

ولكن ومن جانب آخر فإن مقولة النخبة لاتعني بالضرورة أن الأفراد الذين يأتون من الشرائح الاجتماعية الدنيا في المجتمع لايستطيعون الوصول إلى مراكز متقدمة في السلم الهرمي للنخبة.(٣٩) وعلى العكس من ذلك فإن نظرية النخبة تفتح مجالاً للحراك الاجتماعي وتمكن أفراداً من غير أعضاء النخبة من أن يصبحوا أعضاء فيها. وهناك قدر معين من دوران النخبة Elite Circulation الذي يأخذ شكل الحراك من أسفل إلى أعلى الهرم الاجتماعي ويعتبر ضرورياً جداً لاستمرارية واستقرار نظام النخبة. ولكن كون أن مقولة النخبة تتيح مجالاً لصعود أفراد عاديين إلى مصاف النخبة لايعني بالضرورة أن الجميع يستطيع ذلك، فمن غير الممكن مثلاً أن تضم القادة الثوريين العاملين لاسقاط النخبة الأصلية إلى صفوفها. أن مَنْ يُضَمُّون هم اولئك الأفراد

المؤهلون ذهنياً والطامحون للوصول إلى ذلك المستوى الاجتماعي والسياسي. وفي حقيقة الأمر يعتبر وصولهم عامل تقوية ودعم لوضعية النخبة في المجتمع ويجدد بشكل أو بآخر من دمائها[٤٠]. ولكن انتقال الأفراد من الوسط الخاص بغير أفراد النخبة إلى مراكز أفراد النخبة يجب أن يكون بطيئاً ولكن بشكل مستمر عوضاً عن الانتقال السريع والعنيف أو الثوري. بالاضافة إلى ذلك فإن الأفراد من غير النخبة الذين يظهرون التزامهم المطلق بنظام النخبة ذاته وللقيم السياسية والاقتصادية لذلك النظام هم الذين يمكن أن يضموا إلى مصاف أفراد المجموعة الحاكمة.

وتتقاسم النخبة الاجماع المشترك فيما يتعلق بالمعايير الأصولية للنظام الاجتماعي، ويتفقون غالباً على قواعد اللعبة السياسية الأساسية وعلى استمرار النظام الاجتماعي ذاته، لأن جانباً كبيراً من استقرار النظام وحتى استمراريته ذاتها تعتمد على ذلك النوع من الاتفاق ولكون أفراد النخبة أصحاب نفوذ فإنهم يتمتعون بامتيازات، ولكونهم يتمتعون بامتيازات فإنه يكون لهم موقف خاص من لزوم استمرارية النظام الذي تعتمد عليه امتيازاتهم[٤١]. ولكن التناغم بين أفراد النخبة لايعني بالضرورة أنهم لايختفلون مع بعضهم البعض أو أنهم لايتنافسون فيما بينهم من أجل التفوق لأنه لايمكن تصور أن يوجد مجتمع مالم يتواجد فيه نوع من التنافس بين أعضاء نخبته. ولكن نظرية النخبة تقتضي بأن يأخذ شكل التنافس حيزاً ضيقاً جداً وبأن النخبة تتفق فيما بينها على أمور أكثر من تلك التي تختلف حولها. والاختلاف عادة يكون حول الوسائل عوضاً عن النهايات[٤٢].

من جانب آخر تقتضي نظرية النخبة ألا تكون السياسة العامة عاكساً لمطالب الشعب بنفس القدر الذي تكون فيه عاكساً لقيم النخبة. وتأخذ التغيرات مجالاً وحيزاً في السياسة العامة عندما تعيد النخبة تعريف قيمها الخاصة. وعلى أية حال فإن التحفظ العام للنخبة فيما يتعلق بالرغبة في التغيير يعني أن التغييرات المطلوبة في السياسة العامة يجب أن تكون هادئة وليست ثورية. وهذا يعني أن السياسات العامة النابعة أساساً من قيم النخبة يعاد النظر فيها ولكنها نادراً ماتستبدل جذرياً. وتحدث التغييرات الجوهرية في أي نظام سياسي عندما يشعر القائمون عليه وهم أفراد النخبة بأنه مهدد. عندها تقوم النخبة بتقديم بعض الإصلاحات في سبيل المحافظة على النظام القائم بشكل عام وعلى أوضاعهم وامتيازاتهم فيه بشكل خاص وذلك انطلاقاً من مصلحة ذاتية مستنيرة. ولكن هذا لايعني أن دوافع النخبة هي خدمة ذاتها بشكل خاص، فقد تكون قيم النخبة ذات اهتمامات شعبية وجماهيرية في نفس الوقت. وقد

تكون رفاهية الشعب عاملاً مهماً في اتخاذ النخبة للقرارات. فمقولة النخبة لاتعني أن السياسة العامة قد تتجاهل أو تعارض رفاهية العامة. ولكن النقطة الأساسية هنا هي أن رفاهية العامة تقع على عاتق النخبة وليس على عاتق الجماهير أنفسهم.

بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية النخبة تفترض أن العامة سلبيون ومذعنون بشكل عام ولامبالين ولا تصلهم المعلومات بشكل منتظم، واراؤهم مسيطر عليها بشكل كبير من قبل النخبة وبشكل تكون فيه قيم النخبة متأثرة بشكل أقل بنفوذ آراء العامة أو الجماهير. وفي الجانب الأكبر فإن مسار الاتصال بين النخبة والجماهير يأخذ شكل التدفق من القمة إلى القاعدة حيث إن السياسات الحكومية نادراً ما تقرر من قبل العامة عبر المشاركة السياسية أو عبر تقديم بدائل سياسية وهذا يعني بشكل واضح أن الجماهير وفي أفضل الظروف ليس لديها سوى دور غير مباشر في التأثير على سلوك النخبة في اتخاذ القرار[٤٣].

وهنا لايجب على المرء أن ينتقد بسرعة التركيز على القوة السياسية التى يرى دارسو النخبة أنها ثابتة أو أكيدة في التاريخ. وقد يكون من الضروري تركيز السيطرة حتى يمكن تحقيق بعض المكاسب الاجتماعية كالأمن والحماية والتعاون والتنسيق. ولايجب علينا كذلك انتقاد الامتيازات التي تحظى بها النخبة لأن العوائد ضرورية لكي تصنف النخبة بعيداً عن السوقة، ولكي تشد انتباه بل وتجلب أصحاب العقول النيرة إلى الأماكن المرموقة لعضوية النخبة. ويرى مفكرو النخبة التقليديون أن أعضاء النخبة يتمتعون بالكثير من الامتيازات التي لايحظى بها الناس العاديون ولكنهم لاينتقدون ذلك مطلقاً بل يرون أن تلك الامتيازات لاتعدو كونها مكافآت لتحمل المسؤوليات الجسام نيابة عن المجتمع بأسره.[٤٤] ولكن هذه الفكرة تثير سؤالين هامين هما هل النخبة تخدم أم تستغل؟ وهل الواجب علينا التركيز على وإيضاح امتيازاتها أم مسؤولياتها؟ ويصبح من الثابت هنا أنه توجد تفسيرات متضادة لهذا الأمر تنبع من كيفية اختيار الباحث للطريقة التي يرى أنه من الواجب الإجابة بها على ذلك النوع من الأسئلة. فينظر التقليديون مثلاً للعلاقة بين الحكام والمحكومين على أنها علاقة مسئولية أكثر منها علاقة امتيازات، ويقع التميز الأدبي والفائدة المادية للمجتمع على اكتاف النخبة. ووجهة النظر تلك ماهي إلا جزء من كل ومن توجه أشمل مفاده أن المجتمع كائن حي يكون فيه كل عضو معتمد بشكل تعاوني على الأعضاء الآخرين جميعها. وعلى ذلك فإن المجتمع بالنسبة للتقليديين ليس بالأساس محصلة للعنف والتناحر أو للخداع بل هو نتيجة للفائدة المشتركة التي يحصل عليها الأفراد المكونون له. وتقع النخبة في موقع

وسط في ذلك المجتمع[٤٥] بحيث أنها تزود أفراده بالوحدة والترابط والتوجيه. ولايجب أن يحسد القادة على القوة والامتيازات التي يحصلون عليها وذلك لأن مواقعهم العالية لاتكتسب عن طريق القوة ولكن عن طريق قدراتهم وصفاتهم الخاصة المتميزة وعملهم الدؤوب. والامتيازات التي لديهم ليست مسروقة بل أعطيت لهم بحرية تامة من قبل الجماهير كعوائد عادلة للمسئوليات التي يتحملونها، وسيكون من الإجحاف حجب تلك العوائد، وسيكون من غير العملي شد انتباه أصحاب العقول النيرة لكي يتشجعوا للسعي للوصول إلى مراكز القيادة مالم تكن هناك امتيازات أدبية وعوائد مادية يمكنهم الحصول عليها.[٤٦]

وعلى ذلك فإنه يمكن تلخيص أهم الجوانب التي تحتوي عليها مقولة النخبة في الأمور التالية :-

أولاً : أن المجتمع مقسم إلى القلة التي تمتلك القوة والنفوذ وتحظى بالكثير من الامتيازات والكثرة التي ليست لديها قوة ولاتملك النفوذ ولاتحظى ولو بالنزر اليسير من الامتيازات. ووفقاً لذلك فإن قيم المجتمع تحدد من قبل عدد قليل من الأفراد، ولايقرر الناس العاديون السياسات العامة.

ثانياً : أن النخبة التي تحكم ليست انعكاساً كاملاً للسوقة المحكومين. وتُجندْ النخبة بشكل غير متكافئ من الشريحة الاجتماعية - الاقتصادية العليا للمجتمع.

ثالثاً : أن حراك غير أعضاء النخبة إلى مراكز النخبة يجب أن يكون بطيئاً ولكن بشكل مستمر وذلك وفقاً لرغبات النخبة في تحقيق الاستقرار وتجنب الثورة والانفجار الاجتماعي. وبطبيعة الحال فإنه في الواقع العملي يسمح للأفراد من غير أعضاء النخبة الذين يقبلون بالاجماعات الأساسية للنخبة Elite Consensus بالوصول إلى مراتب الدوائر أو الحلقات الحاكمة.

رابعاً : يتقاسم أعضاء النخبة القيم الأساسية للنظام الاجتماعي وقيم المحافظة على ذلك النظام. ويكون الاختلاف فيما بينهم ضيقاً إلى أبعد الحدود وحول مسائل محدودة جداً.

خامساً : السياسات العامة لاتعكس بالضرورة مطالب الجماهير ولكنها تعكس أساساً القيم السائدة للنخبة، ويعتبر التغيير في السياسة العامة إكمالاً وعلى نفس وتيرة سياسة النخبة السابقة وقيمها المتأصلة عوضاً عن كونها تهدف إلى تغيير جذري وثوري.

سادساً : يمكن القول إجمالاً إن النخبة تمارس نفوذاً على العامة بقدر أكبر مما يمارسه العامة على النخبة.

ماتحتويه مقولة النخبة من ميزات وفوائد :

عودة إلى الأصول التاريخية التي بعثت فيها مقولة النخبة يستطيع المرء القول بأنها كانت مفيدة وإلى حد كبير في توضيح جوانب رئيسية فيما يتعلق بتطور العملية السياسية والاجتماعية في المجتمعات الصناعية الغربية. ويبدو أنه أصبح من الثابت وبشكل مضطرد أنه لايمكن تحليل تلك المجتمعات باستخدام مقولات الطبقة الحاكمة أو الفئة العرقية أو الارستقراطية بمعزل عن تحليلات النخبة ومانتوصل إليه من نتائج وخلاصات. ولأسباب تتعلق بخصائص المجتمعات الصناعية فإن الميزة الاجتماعية للنخبة تنمو كما هو الحال بالنسبة للفرق بينها وبين الطبقات الحاكمة. ومن الأمور الملفتة للنظر في تلك المجتمعات أن دور النخبة ليس في تقهقر أو إضمحلال كما يفترض بعض دارسي النخبة بل تسير إلى المزيد من التوسع والتشعب. ويسير ذلك الدور إلى المزيد من تمايز أعضاء النخبة وإلى المزيد من تركيز القوة في أيديهم. وحيث أن تلك المجتمعات تتطور متجهة إلى المزيد من التخصص فيما يتعلق بالاقتصاد وبالوظائف فإن النخب أصبحت مهمة بشكل لم تكن عليه سابقاً كحارس موجه للقيم الجماعية وكمحرك للتطلعات والأهداف الجماعية.(٤٧)

ذلك فيما يتعلق بمجتمعات الغرب التي انبثقت فيها الفكرة المتعلقة بالنخبة ولكن بشكل عام فإنه من الممكن تحديد مساهمة هامة لمقولة النخبة فيما يتعلق بثلاثة أوجه ذات علاقة ولكنها منفصلة عن بعضها البعض.

أولاً : تثير دراسة النخبة مجموعة من المشكلات المعيارية الهامة وتلقي الضوء على مسائل من وجهة نظر جديدة لم تطرق من ذي قبل. وبالفعل يبدو أن البعد المعياري Normative Dimension جوهري في هذا الحقل وذلك لأنه يأخذ في اعتباره تحديات رئيسية لبعض الأعراف والمسلمات والافتراضات التي يؤمن بها أفراد المجتمع بشكل واسع (وهي مايعرف بالخرافات Myths) ونتيجة لذلك فقد ظهر نمط جدل استقطابي في معالجة الأمر.

ثانياً : فإنه استناداً إلى الأمر السابق فإنه يمكن القول بأن دراسة النخبة تركز الانتباه على بعض الأسئلة الأساسية عن الطريقة التي يجب أن ينظم بها المجتمع ودور الأفراد الذين يشكلون نخبته السياسية في ذلك. وعلى أية حال فإن دراسة النخبة تثير تساؤلات هامة ومؤهلة إلى حد كبير للإثبات التجريبي. وعلى ذلك فإننا في هذا السياق

نتعامل مع حالات تاريخية حقيقية وليس مع خلاصات وأمور فلسفية محضة وتحديداً فإننا لانتعامل مع من يجب أن يحكم ولكن مع من يحكم فعلاً. وبهذه الطريقة فإن دراسة النخبة تلقي الضوء أيضاً على الأعمال الداخلية للمجتمعات حيث إنها تثير اسئلة من قبيل كيفية تطابق Stratified المجتمعات، وكيفية اقتسام الفوائد في تلك المجتمعات، وكيفية منح الامتيازات، بل وفوق هذا كله حول كيفية ممارسة القوة ومن قِبَل مَنْ تمارس تلك القوة. جميع تلك الأشياء لها علاقة بالمثابرة وباختيار وتبني النمط أو الأسلوب السلمي أو العنيف من قبل المجتمعات عبر الزمن.

ثالثاً : وكما يتضح من الملاحظات الآنفة الذكر فإن دراسة النخبة لها علاقة مباشرة بما يعرف بالمسائل الفورية للهندسة الاجتماعية فهناك اعتراف بأنه يوجد للنخبة على المستوى الوطني والمستوى الدولي دور هام لكي تقوم به. وتشكل أمور كجودة وحكمة القيادة التي يتحلى بها أعضاء النخبة ونوع الثقافة السياسية والفكرية التي ينطلقون منها إلى جانب التشكل الاجتماعي الذي أتوا منه أساساً جزءاً من التسوية. ويتطلب الأمر أخذها بعين الاعتبار عند بناء السياسات التي ستقبل وتوضع حيز التنفيذ.[٤٨]

وربما تكون أعظم فائدة لمقولة النخبة هي ماتزودنا به تلك النظرية من توضيح للأمر المتسائل حول التغير المطرد للبنى السياسية والاجتماعية. وكما هو معروف لدينا فإن معظم فترات التاريخ ليست ثورات بل هي ممارسات يومية روتينية لأهداف هامة من قبل النخبة وهي أيضاً ممارسات للتغيرات المتوسطة المدى والمهمة جداً في موضوع المجموعات الحاكمة. فمثلاً عندما يجند أعضاء من السوقة ويدرجون ضمن مصاف أعضاء النخبة مرفوعين بذلك من واقعهم المزري فإنه في هذا السياق يكبح جماحهم من قبل النخبة التي تمنحهم فوائد رمزية أو إصلاحات ذات مستوى متوسط. وهناك شواهد قليلة من التاريخ على أن السوقة لايكونون قانعين نتيجة لتلك الطريقة. وإذا ماتركت جماعات السوقة المؤهلة والطامحة للارتقاء إلى مصاف النخبة في حال سبيلها، ولم تستقطب من قبل النخبة الأصلية Incumbent Elite لكي تجدد من دمائها فإن تلك الجماعات تكون عرضة للتحريك والاستقطاب من قبل النخبة المضادة Counter Elite لافتراس النخبة الأصلية والحلول محلها. ذلك الأمر يعطينا مؤشراً واضحاً على وجود نقاط توقف قاسية في استمرارية التاريخ[٥٠] وما الثورات العارمة التي اجتاحت روسيا وأوروبا الشرقية والصين في النصف الأول من هذا القرن. والتي اجتاحت إيران في الأمس القريب إلا أمثلة واضحة على صحة تلك الأطروحة.

ومما يقيم الدليل ويثبت اطروحة أن وجود النخب ضروري للفائدة المادية للمجتمع هو التأكيد على أن السوقة غير مؤهلين للقيادة وبالتالي فإنهم غير قادرين على التحرك أو الفعل بعيداً عن المبادرة من الخارج أو تحديداً من أعلى أي من قبل النخبة. ويقول منظر النخبة روبرت ميشيلز Michels إن هناك إثباتاً قوياً للضعف الجوهري والأصيل Organic الموجود لدى السوقة والذي تؤيد الحالة التي يبدو فيها السوقة بلاقوة عندما يحجب عنها قادتها وقت الحركة حيث تنعدم قدرتهم على إعادة تنظيم أنفسهم إلى أن يظهر قادة جدد قادرون على الحلول محل القادة السابقين الذين فقدوا.[٥١]

من جانب آخر فإن هناك حقيقة هامة لايجب اغفالها ومفادها أن مقولة النخبة في صراع مع الفكرة الماركسية الخاصة بالصراع الطبقي رغم ماأوردناه سابقاً من وجود قواسم مشتركة بين جوهر المقولتين. ففي حين أن البيان الشيوعي يدّعي أن تاريخ المجتمعات ماهو سوى تاريخ الصراع الطبقي، فإن بيان أصحاب مقولة النخبة يدّعي أن تاريخ جميع المجتمعات ماهو سوى تاريخ صراعات النخبة. بالإضافة إلى ذلك يضيف بعض أصحاب نظرية النخبة أن الأمور ستبقى على هذه الحال إلى أمد غير منظور. ويقف الأفراد من غير أعضاء النخبة موقفاً سلبياً من ذلك الصراع أو أنهم رهن لكونهم يحركون في صالح الرغبات والميزات الأنية للنخبة المضادة التي وكما أشرنا تصارع ضد النخبة الأصلية.[٥٢] وفي خضم هذا الصراع بين المقولتين لم يدخر الماركسيون التقليديون وعلى الأخص السياسيون ماقبل مرحلة بروسترويكا غورباتشيف وسعاً من الاستمرار والمغالاة في السخرية من تحليل النخبة، وهذا في حد ذاته مؤشر مهم على أن النخبة قد أخذت بعين الاعتبار بأنها موجودة في كل مجتمع. وفوق كل هذا فإن الشيوعيين المنشقين أمثال ميلوفان دجيلاس قد تعرضوا لمسألة النخبة بنفس القدر[٥٣] الذي تعرض لها به الشيوعيون التقليديون أو الأرثوذكس. فعلى سبيل المثال لاالحصر يعترف ميليبان بوجود النخبة حتى في المجتمعات الاشتراكية.[٥٤] وفي هذا السياق يجب على المرء ألا يغفل فكرة لينين التي مفادها بأنه من غير وجود القلة من أصحاب العقول النيرة والمدربين تدريباً يصل إلي حد الاحتراف والمزودين بالخبرة الطويلة والذين يعملون مع بعضهم البعض في تناسق تام فإنه لاتوجد طبقة في المجتمع الحديث تستطيع القيادة في صراع محدود.[٥٥]

واستعملت تلك الفكرة التي أوردها لينين لفترة طويلة من قبل الأحزاب الشيوعية في مختلف الدول التي انتهجت نظام الحزب الواحد الاشتراكي كتبرير للدور القيادي الذي فرضته تلك الأحزاب لنفسها قسراً ولعبته لمدة طويلة. إن ذلك الأمر لم يكن سوى صدى لمقولة روبرت ميشيلز Michels حول ضرورة وجود القيادة المستنيرة.

من جانب آخر تقابل الفكرة القائلة بأن السوقة غير مؤهلين لقيادة المجتمع فكرة أن البشر عقلانيون ولذلك فهم ينظمون أنفسهم على شكل مستويات متدرجة وذلك إدراكاً منهم أن مصالحهم قد تدفع إلى الأمام نتيجة لأفعال وذكاء حكامهم ولذلك فهم يعتمدون طواعية على أحكام أولئك الذين يقودون المجتمع وذلك لأن الفرصة التي قد تضيع عليهم نتيجة لعدم القبول بتلك الأحكام ومحاولة الركون إلى أحكام أخرى قد تكلفهم الشيء الكثير.(٥٦)

تحليل النظام السياسي الإماراتي ومقولة النخبة :

عند الرغبة في تحديد أن العملية السياسية والنظام السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة يمكن أن يحلل ويفهم من خلال استعمال مقولة النخبة فإن الباحث يمكنه الإنطلاق من فرضية هامة مفادها أنه يوجد في الامارات مجموعة متماسكة قليلة العدد، منظمة ومتميزة عن غيرها من المجموعات التي تشكل مجتمع الامارات. تلك المجموعة تحتكر المصادر الأساسية والأسس الثابتة للقوة السياسية والاقتصاد وتتمتع بمركز اجتماعي وأدبي مرموق مقارنة ببقية المجموعات. ومن هذا الافتراض تبرز لدينا فكرة أخرى مفادها أن القوة السياسة في الامارات موزعة بشكل غير متساوٍ وبأن أعضاء النخبة السياسية هم اولئك الذين لديهم القوة Power أما باقي المواطنين فإنهم لايسيطرون على أي جزء من القوة المتوفرة في المجتمع. ويجمع الكثير من دارسي علم السياسة على أن تصنيف المجتمع إلى نخبة وسوقة شيء عام Universal وحتى في الأنظمة الديمقراطية ذات النمط الغربي هناك قلة تمارس إلى حد ما قدراً كبيراً من القوة، وهناك الأكثرية التي تمارس بالمقارنة قدر أقل من تلك القوة. وتعتمد تلك الفرضية على فكرة أنه بإمكان منهجية النخبة أن توفر للباحث في شؤون الامارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أفضل السبل والمنهجيات المتوافرة في حقل السياسة والاجتماع السياسي لفهم العملية السياسية والنظام السياسي بشكل عام وذلك لكونه لايزال في طور النمو ويسعى جاهداً للتحديث والتنمية على جميع الأصعدة. ومسألة تصنيف دولة الامارات العربية المتحدة ضمن الدول التي لازالت في طور النمو يفتح لنا أبواباً كثيرة لامكانية دراستها وتحليلها من خلال منظور النخبة السياسية وذلك لأهمية الدور الفردي وغير الرسمي في تبلور العملية السياسية. وفي تقديري فإنه يرتبط بالفرضية السابقة أمر مهم هو أن قدر مجتمع الامارات في ضوء المعطيات التي توافرت لدينا من استمرار التجربة الاتحادية خلال مايقارب العشرين عاماً المنصرمة يعتمد إلى حد كبير على أفكار وأفعال الشريحة العليا لنخبته السياسة وذلك كنتيجة

حتمية لأمرين. الأمر الأول هو اتساع وتشعب هذا المجتمع من جانب وزيادة مركزية اتخاذ القرار من جانب آخر مقارنة بوضعه الذي كان سائداً قبل تشكيل الاتحاد. أما الأمر الثاني فهو أن موضوع النخبة السياسية قد تشعب ليصبح ذا مستويين محلي واتحادي وهذا يعني أن عدد النخب قد زاد بالإضافة إلى ازدياد أعداد كل نخبة على حدة وإلى تطور أدوارها لكي تصبح أكثر جوهرية وفعالية في التأثير على الشأن العام. وتلك ذلك أيضاً الحاجة للتحكم والسيطرة في أساسيات نمو وتطور تلك النخب. ونتيجة لذلك أيضاً برزت لدينا ضرورة ملحة لدراسة تلك النخب سواء على المستوى المحلي أو المستوى الاتحادي دراسة علمية دقيقة وبخاصة وكما سبقت الإشارة إلى أن فترة زمنية لابأس بها قد مرت منذ التوقيع على الدستور المؤقت للإتحاد وإعلان الدولة الاتحادية الوحيدة على مستوى العالم العربي التي استطاعت الاستمرار متصدية بذلك وصامدة في وجه الكثير من المشاكل والتعقيدات والتحديات التي عصفت بجميع التجارب الوحدوية بين أقطار عربية أخرى متعددة.

ويبدو أنه باستطاعة مقولة النخبة أن تشير بشكل واضح ومحدد إلى اولئك الذين يستطيعون اتخاذ القرار فيما يتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والمجتمعية في الامارات. وكما سبقت الإشارة سابقاً وفي أكثر من موقع فإن مقولة النخبة تستطيع أن تطرح أو تثير اسئلة جوهرية عن منطلقات وأهداف الأفراد الذين يشكلون النخبة السياسية. ومن خلال التركيز على المسيطرين على مصادر القوة ومتخذي القرار فإن تحليلات النخبة السياسية تقدم لنا منهجية جيدة لدراسة وفهم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع والتي عن طريق مجموعة التفاعلات التي تحدث فيها ومن خلالها يتم فهم وتحليل العملية السياسية والنظام السياسي بشكل عام وذلك لأنها تثير تساؤلات مهمة تعود إلى المدخلات الأساسية لصنع السياسة واتخاذ القرار.(٥٧)

الحديث السابق يقودنا أيضاً إلى نقطة هامة اخرى وهي أن النخبة الاماراتية لم تلجأ. وهي في حقيقة الأمر لاتحتاج إلى اللجوء إلى وسائل العنف السياسي والمؤمرات والقمع وإلى استغلال الجماهير وذلك لكونها مقبولة لدى المواطنين بشكل واسع الأمر الذي تستمد منه شرعيتها واستمراريتها. هذا القبول وتلك الشرعية تنبع من كون النخبة السياسية في الامارات حريصة على علاقتها المتميزة بالجماهير ومن الأهمية والاهتمام الذي توليه لعامة الشعب. وينعكس ذلك الاهتمام فيما تقوم به وتقدمه تلك النخبة للمواطنين من رعاية فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والعدالة النسبية في توزيع الدخل. وما يحدث في الامارات على هذا الصعيد يدحض إلى حدما التعميم

المغلوط حول الاعتقاد السائد بأن حكام الشرق الأوسط جميعاً يقفون عملياً فوق المجتمع وغير مجبرين من قبل بنيته، وغير ملزمين تجاه مؤسساته ولاتطالهم نتائج القرارات التي يتخذونها.[٥٨]

وعلى الرغم من أن نظام الحكم في دولة الامارات العربية المتحدة يحاول تثبيت شرعيته على أساس مستمد من الفكر السياسي الإسلامي[٥٩] ومن التراث الشعبي والإرث التاريخي لهذه المنطقة، فإن الحقيقة التي لايمكن تجاهلها هي أن العملية السياسية والنظام السياسي يمكن أن يحلل ويفهم ويستوعب بشكل أدق وأشمل عن طريق تحليل علمي مستند أساساً على مقولة النخبة السياسية. وفي هذا السياق لايفوتنا أن ننوه إلى أن الأسئلة التي تثار من قبل مقولة النخبة هي نفس الأسئلة الأساسية والجوهرية التي يطرحها علم السياسة في إطاره العام. ونماذج من تلك الأسئلة المطروحة تثبت ذلك القول : من يحكم على المستوى الاتحادي في الامارات؟ ماهي أدوار النخبة وغير النخبة في التفاعلات السياسية؟ كيف يستطيع الأفراد الحصول على القوة؟ كيف تلتقي القوة السياسية بالقوة الاقتصادية؟ ماهو مجال الفرد للوصول إلى مراكز النخبة؟ وهل السبيل سالك ومفتوح لكي يطرق أم شائك ووعر لكي يتجنب؟ كيف يتغير أعضاء النخبة مع مرور الوقت؟ كيف هي أوضاع المشاركة في اتخاذ القرار وهل هناك مشاركة وماهي قنواتها؟ إلى أي مدى يتنافس أعضاء النخبة فيما بينهم؟ ماهي الأسس والقواسم المشتركة للاتفاق بين أعضاء النخبة؟ كيف هم مختلفون عن عامة الناس؟ ماهي درجة استجابة النخبة للمطالب الشعبية؟ ماهو الكم من النفوذ الذي يمارسه الأفراد العاديون فيما يتعلق بالسياسات التي تقررها النخبة؟ وأخيراً كيف يستطيع أفراد النخبة تكييف أنفسهم مع الحركة والضغط الشعبي إن وجدا؟

هذا الحديث يجذبنا إلى طرح فكرة أنه من الواجب علينا أن نأخذ في اعتبارنا الأبعاد التاريخية والمتغيرات الموضوعية التي قادت إلى تشكل النخبة السياسية في الامارات بالصورة التي برزت بها في وقتنا الحاضر. وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن القول إن دراسة النخبة السياسية في الامارات يمكن أن تبحث عن طريق دراسة أبعاد أساسية أربعة هي.[٦٠]

أولاً : الاتفاق على طريقة محددة ثابتة لكيفية تشريح النخبة السياسية الموجودة. والمقصود بذلك هو تقسيمها إلى شرائح عليا ومتوسطة ودنيا.

ثانياً : تحديد الوظائف التي يمكن أن تمارسها النخبة في الواقع العملي. وهذا

التحديد يقودنا إلى معرفة ماإذا كانت النخبة تقدم خدمة للمجتمع أم أنها مجرد مستفيد من موقعها في أعلى الهرم الاجتماعي.

ثالثاً : مدى بنائية [illegible] تلك النخبة ومدى قدرتها على الحفاظ على وجودها وتماسكها في مواجهة التحديات التي قد تواجهها.

رابعاً : طريقة اختيار أو تجنيد أعضاء النخبة. وكل [illegible] تلك الأبعاد الأربعة تثير مجموعة من الأسئلة الهامة التي يمكن تلخيصها في الآتي :-

١ - ماهو عدد النخب المتواجدة في المجتمع وكيف ولماذا تشكل الإطار الذي هي فيه الآن؟ وهذا بدوره يقودنا إلى بحث مسألة وجود نخبة واحدة أم عدة نخب.

٢ - ماهي مسؤوليات تلك النخب تحديداً؟

٣ - من هم أولئك الذين تتوافر لديهم قنوات الوصول لتلك النخب؟ وماهي المسؤوليات والعوائد التي تترتب على ذلك؟

٤ - كيف ولماذا تستطيع النخبة الاستمرار وبشكل مستقر؟

الخاتمة :

وخلاصة القول وبعد أن استعرضنا مقولتي الصراع الطبقي وتشكل النخبة السياسية في إطار من المقارنة بينهما حول أفضلية وقابلية تطبيق واستعمال أحداهما دون الاخرى، وبعد أن فهمنا جيداً أن مقولة النخبة تحمل معها حقيقة أن النخبة هي الفئة الأقوى والفاعلة اجتماعياً في أي مجتمع بشري فإن فكرة تشكل النخبة في مجتمع الامارات تبقى معنا أداة ناجعة وفاعلة لتحليل وفهم العملية السياسية والنظام السياسي لدولة الامارات العربية. ربما يقول قائل إنه كلما كان المجتمع أكثر حراكاً كلما كانت مقولة النخبة أكثر قابلية للتطبيق في سبيل معرفة وتحديد الأفراد الأكثر نفوذاً على المستوى السياسي.[٦١] ولكن وفيما يتعلق بخصوصية الامارات فإنه يبدو لي أن قابلية استعمال تحليل النخبة معقول جداً وبشكل يتفوق فيه على قابلية استعمال مقولات وتحليلات أخرى وبالأخص مقولة الصراع الطبقي وذلك لأنه لاتوجد في مجتمعنا بورجوازية ولاتوجد بروليتاريا في القطاعات والأنشطة الاقتصادية قديمها وحديثها بالشكل الدقيق والمحددوفقاً لمقولات كارل ماركس وفريدريك انجلز في القرن التاسع عشر والتي استعملت في تحليلاتهم لمجتمعات الغرب الرأسمالي. ويجب الاستدراك هنا بأن مقولة النخبة تؤكد على الصفات المميزة لأعضاء النخبة وعلى استقلالية أعضاء النخبة المسيطرة كما وأنها تظهر الوضع الاجتماعي والامتيازات

التي يحظى بها أولئك الأعضاء بالإضافة إلى تأكيدها وتوضيحها للقوة السياسية التي يتمتعون بها في منأى عن الرقابة الشعبية. ولكن هذا القول الأخير لايجب أن يفهم على أنه يعني بالضرورة أن اولئك الذين يمتلكون القوة محصورون دائماً في دائرة التناقض مع الجماهير أو أن أصحاب القوة يحققون أهدافهم بشكل مستمر ودائم على حساب الصالح العام، وذلك لأن نظرية النخبة ليست في وضع ينادي بأن النخبة السياسية تتآمر وبشكل مطلق على استغلال وقمع الجماهير، وإلى أنه لايوجد لتلك الجماهير دور وتأثير على توجيهات وآراء النخبة السياسية، ولكن ماتقول به تحديداً هو أن تأثير النخبة على الجماهير أكبر من تأثير الجماهير على النخبة كما وأن مقولة النخبة لاتدعي أن القوة في المجتمع لاتنتقل مع الوقت، أو أن النخب الجديدة قد لاتدخل في منافسة مع النخب القديمة. إن النخبة بشكل عام قد تكون متماسكة إلى حد كبير ومتفقة على الأمور الجوهرية العريضة التي تمس كيانها وديمومتها ولكن ذلك لاينفي أن أعضاءها يتنافسون فيما بينهم لتحقيق مراكز أكثر تقدماً ضمن صفوف النخبة بمعنى أن النخبة قد تكون متنافرة ومتنافسة فيما بينها ولكنها لاتكون كذلك في مواجهة غيرها من النخب.

معظم الدراسات الأكاديمية المتعلقة بدراسة النخبة السياسية في الشرق الأوسط توصلت إلى نتيجة مفادها أن القادة السياسيين الذين يشكلون أعضاء النخب السياسية في هذه المنطقة يتمتعون بالأشياء الأعلى قيمة في مجتمعاتهم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وما الامارات إلا جزء من هذا المحيط الشرق أوسطي الأوسع. تأسيساً على ذلك فإنه يمكنني أن أجزم به أنه يوجد في مجتمع الامارات فئات اجتماعية مفضلة تتمتع بالمزيد من القوة السياسية والاقتصادية وبالمزيد من الثروة والملكية بشتى أنواعها وبالمزيد من المراكز الأدبية الاجتماعية. تلك الفئات في طريقها لكي تصبح ذات مستوى أعلى من التعليم الحديث ساعية بذلك لكي تحظى بالمزيد من التحضر الاجتماعي To Be More Urbanized وإلى التمتع بالمزيد من القوة والمكانة المجتمعية وبقدر أكبر كثيراً من تلك التي قد يتمتع بها المواطن العادي.

ولكن وفي إطار حديثنا عن قابلية تطبيق منهجية النخبة على دراسة دولة الامارات فإننا لانستطيع بحال من الأحوال اغفال أو تناسي مايشوب هذا المنهج من قصور ومايدور حوله من نقاش وليس حول استعمال الألفاظ المبدئية Key Terms والنقص النسبي في وجود الفرضيات القابلة للاختبار والفحص، والفشل في الفصل الواضح بين ماهو معياري Normative وماهو تجريبي Empirical وأخيراً وليس آخراً عدم وجود

أساس ثابت لنوعية المادة المستعملة التي يمكن أن ينطلق منها الباحث بشكل قوي وعلى أسس معروفة. ولكن جميع تلك الشوائب ليست مقتصرة على منهجية النخبة فقط، فمقولة الصراع الطبقي الماركسية أيضاً لاتخلو من جميع تلك العيوب إن لم تكن مشوبة بعيوب أكبر. ولست هنا بصدد الخوض في المزيد من التفاصيل حول تلك العيوب والشوائب ولكن ماأردت قوله تحديداً هو أن أنبه دارسي منهجية النخبة الراغبين في تأصيل وتوسعة هذا المنهج كأداة ناجعة من أدوات التحليل السياسي لمجتمعات الخليج بشكل عام ومجتمع الامارات بشكل خاص أن ينتبهوا جيداً إلى تلك العيوب وأن يعترفوا ويستعدوا لما ينتظرهم من مصاعب مستقبلية وتحديات تتعلق بالقيمة العلمية المنهجية والتي يجب أن يتعاملوا معها بحذر وأن يعملوا على تذليلها وتجاوزها.

ومن جانب آخر فإنه يجب على أولئك الباحثين تأسيس قنوات سالكة للربط بين ماهو موجود ومتوفر من دراسات حول الامارات العربية المتحدة وبين الإطار العريض للمقولات والدراسات المتعلقة بالنخبة السياسية على المستوى العالمي. وعلى أية حال فإن الربط بين مقولة النخبة باطارها الواسع وبين المادة العلمية المتواجدة حول الامارات تثير بعض التساؤلات الهامة. في هذا السياق تبرز اسئلة من هذا القبيل : ماهو نوع التقنيات التحليلية التي قد تساعدنا على استغلال المادة العلمية المتوافرة لدينا الاستغلال الأمثل؟ ماذا نريد أن نناقش بالتحديد في ضوء تلك المادة؟ مانوع المعلومات الضرورية التي نحتاجها لكي نتمكن من المضي قدماً في مناقشاتنا وإلى الوصول إلى نتائج مفيدة من تلك المناقشات؟ مانوع التقنيات التحليلية المرتبطة بشكل فعال بالمادة المتواجدة لدينا؟

مراجع وهوامش

(١) Abdulkhaleg, Abdulla. Political Dependency : The case Of the united Arab Emirates. Unplished Ph. D. Thesis, the Graduate School of George town University,1984.

(٢) Almond, Gabriel and G.Bingham Powel, Jr. Comparative Politics : System, Process, and Policy. Boston : Little, Brown and Company,1978.

(٣) Al-Haj, Abdullah Juma. The Formation of the Political Elite of the United Arab Emirates. Unpublised Ph. D Thesis. University of Reading1990.

(٤) Lloyds, P. C (ed.) The New Elite of Tropical Africa. London : Oxford University press,1966, P.49.

(٥) Chilcote, Ronald H. Theories of Comparative Politics : The Search for aparadigm. Boulder, Colorado : Westview press, 1981. P.122.

(٦) المرجع السابق، ص ١٢٢

(٧) Bottomore, T. B. Classes in Modren Society. London : George Allen & Unwin, 1965. PP.17-18.

(٨) Prewitt, Kenneth and Allan Stone. The ruling Elites : Elite Theory, Power and American Democracy. New York : Harper and Row, 1973. P.14.

(٩) داود، محمد مروان. النخبة والنخبة الفكرية في ضوء علم الاجتماع. دمشق :١٩٨٠، ص ص ٧٦ – ٧٧. يقول داود إن أدق تحديد ماركسي وأكثر اختصاراً للطبقة هو التعريف الذي صاغه بوخارين في مؤلفه «نظرية المادية التاريخية» والذي مفاده أن : «الطبقة الاجتماعية هي وحدة اجتماعية من الأشخاص الذين يؤدون دوراً واحداً في الإنتاج، ويقيمون علاقات واحدة مع غيرهم من أفراد الوحدات الاجتماعية التي تسهم في عملية الإنتاج. ص ٧٧.

(١٠) ف. لينين، ماركس، انجلز، الماركسية. ترجمة الياس شاهين. موسكو: دار التقدم. ب ت ص ص ٢٢ – ٢٣.

(١١) Chilcote, Ronald H. op.cit. P.124

(١٢) Harik, Iliya. "The Political Elite as a strategic Minority". In Fuad Khuri (ed.) Leadership and Developmen in Arab Society. Beirut: American University of Beirut, 1981 P.68.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) الرميحي، محمد غانم. البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ١١٦.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) الدين، أحمد «نحو تحليل طبقي للمجتمع الكويتي» جريدة السياسة الكويتية ٧١/١٢/٩.

(١٧) Selections from the Records of the Bombay Government. No. (XXIV), 1856. Cambridge and New York: The Oleander Press, 1985. PP.62-70.

(١٨) Mann, Major Clarence. Abu Dhabi: Birth of an Oil Sheikhdom. Beirut: Khayats, 1964. P.16-19.

(١٩) Heard-Bey, Frauke. Madinat Zaid A Traditional Tribal Society in a New Oil Age Town.A paper presented at the BRISMES Annual Conference. University of Exeter 12-15 July1987.

(٢٠) الدين، أحمد – مرجع سابق.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) Owen, Roger. Migrant Workers in the Gulf. London: the Minority Right Group, 1984. pp. 6-7.

(٢٣) انظر في ذلك على سبيل المثال كل من :

– التميمي، عبدالمالك خلف. الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣.

– فرجاني، نادر «أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الامارات». في التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الامارات العربية المتحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

– الجروان، عبدالرحمن «تساؤلات حول الهوية الوطنية والخلل في التركيبة السكانية «ندوة لجمعية الاجتماعية في الشارقة. الخليج ١٥ ابريل ١٩٩٠.

(٢٤) Owen, Roger.op.cit. pp. 6-7.

(٢٥) The Middle East, 1962. London: Europa publication, Ninth Edition, 1962 . p.300.

(٢٦) The Middle East, 1966-1967. London: Europa Pulication, 1967 .p.540.

(٢٧) انظر محاضرة عبدالرحمن الجروان في جمعية الاجتماعيين. مرجع سابق.

(٢٨) انظر الجدول المرفق.

(٢٩) AL-Haj, Abdullah Juma. op.cit.P.82.

(٣٠) الرميحي، محمد. الخليج ليس نفطاً: دراسة في اشكالية التنمية والوحدة. الكويت: شركة كاظمة للتوزيع، ١٩٨٣. ص ص ٦٠ – ٧٠.

(٣١) الرميحي، محمد غانم (١٩٧٥) مرجع سابق. ص ١١٦.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) Bottomore, T.B. (1965) op.cit. P.23.

(٣٤) Keller, Szanne. Beyond The Ruling Class: Strategic Elites in Modern Sociery. New York: Random House, 1963. P.4.

(٣٥) المرجع السابق.

(٣٦) Parry, Geraint. Political Elite. London: George Allen & Unwin, 1969, 1980. P.13

(٣٧) Mosca, Gaetano. The Ruling Class. Translated by Hannah D.Khan. New York: McGRAW-Hill, 1939. P.50.

(٣٨) Dye, Thomas.R. &L.Harmon Zeigler,. The Irony of Democracy. North Scituate, Massachuettes: Duxbury Press, 1978. P.3.

(٣٩) Michels, Robert. Political Parties. Mew York: The Free Press, 1962. P.70.

(٤٠) فيما يتعلق بخصوصية وضع الامارات العربية المتحدة انظر في ذلك
Al-Haj, Abdullah Juma. op. cit PP. 365-414.

(٤١) Dye &Zeigler. OP.cit. PP. 3-5.

(٤٢) Truman, David. "The American System in Crisis." Political Science Quarterly. December 1959. P.489.

(٤٣) Dye & Zeigler. OP. Cit. P.5.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٦.

(٤٥) Prewitt, Kenneth and Alan Stone. OP. Cit.P.9.

(٤٦) ليلة، علي. النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٣. ص ٧٨٣.

(٤٧) Prewitt, Kenneth and Alan Stone. OP.Cit. P.19.

(٤٨) Keller, Suzanne. OP. Cit. P.4.

(٤٩) Moyser, George and Margaret wagstaffe (ed.) .Research Methods for Elite Studies. London Allen& Unwin, 1987. PP. 2-3.

(٥٠) Prewitt, Kenneth and Alan Stone. OP. Cit. PP. 22-23.

(٥١) Michels, Robert. OP. Cit. P.90.

(٥٢) Prewitt, Kenneth and Alan Stone. OP. Cit. P.4.

(٥٣) Djilas, Milovan. The Unperfect Society: Beyond The New Class. Translated by Dorian Cooke. New York: Harcourt, Brace.

(٥٤) Miliband, R. The State in Capitalist Society. London: Quartet Books, 1973. P.43.

(٥٥) Christman, Henry M. (ed.) .Essential Works of Lenin. New York: Bantham, 1966. P.145.

(٥٦) Prewitt, Kenneth and Alan Stone. OP. Cit. P.18.

(٥٧) Bill, James A.and Robert L. Hardgrave. Comparative Politics: The Quest For Theory. Columbus: Charles E.Merrill, 1973. P.161.

(٥٨) Ansari, Hamid. "Limits of Ruling Elites : Autonomy in Comparative Perspective". In Adeed Dawisha Adeed and I.William Zartman. Beyond Coercision: The Durability of the Arab state. London: Croom Helm, 1988. P.221.

(٥٩) انظر في ذلك الدستور المؤقت لدولة الامارات العربية المتحدة. وتحديداً انظر المقدمة والمادة ٧ من الدستور.

(٦٠) مستفيدين بذلك من الانموذج الذي قدمته سوزان كيلر. انظر. Keller, Suzane. OP.Cit. P.22.

(٦١) P.C.Lloyd .OP.Cit. P.50.